الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية
رقم: .....

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
فرع: العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد دولي

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي
تحت عنوان:

دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (حالة الجزائر 2001-2016)

من إعداد الطالب:
- هاجر لويفي

تحت إشراف الأستاذ:
نور الدين قدوري

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
عيسى حجاب	أستاذ محاضر – أ–	جامعة مسيلة	رئيسا
نور الدين قدوري	أستاذ محاضر – أ–	جامعة مسيلة	مشرفا ومقررا
حمزة طيبي	أستاذ محاضر – أ–	جامعة مسيلة	مناقشا

السنة الجامعية : 2019-2020 م

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى من لا أتمنى سوى إرضاءهما واللذان بصبرهما ودعائهما بلغت مكانتي "أمي وأبي" أطال الله في عمرهما وحفظهما من كل سوء.

كما أهديه إلى نور عيني وسندي وتوأم روحي أختي الغالية "فائزة"

إلى شموع حياتي وضيائها إخواني شعيب، شمس الدين، رضوان وزوجاتهم وأولادهم.

وأهديه إلى كل من قاسمني مشوار دراستي وحياتي

إلى صديقاتي إلى كل من يعرفني.

...هاجر...

شكر وتقدير

الحمد والشكر لله لتوفيقه لي لطلب العلم ولأصل إلى هذه المرحلة والصلاة والسلام على خير الأنام محمد صلى الله عليه والسلم.

يسرني أن أوجه شكري إلى الأستاذ الفاضل المشرف على هذا العمل "نورالدين قدوري" على مساعدتي وإرشادي بالنصح والتصحيح جزاه الله خيرا.

كما أقدم شكري للزميل "حمزة خلافي" والذي كان له الإسهام في إنجاز المذكرة.
وأشكر كل من نصحني وأرشدني وكل من أسهم في إنجاز هذا العمل المتواضع.

وأقدم شكري أيضا لإدارة كلية العلوم الاقتصادية بجامعة المسيلة وأساتذة "الاقتصاد الدولي" وكل أساتذة جامعة مسيلة.

ماجر

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
إهداء	I.
شكر وتقدير	II.
فهرس المحتويات	V.
فهرس الأشكال والجداول	VIII.
مقدمة عامة	أ-و
الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة المالية	5-25
مدخل الفصل	06
المبحث الأول: مفهوم السياسة المالية	07
المطلب الأول: تعريف السياسة المالية	07
المطلب الثاني: أنواع السياسة المالية	08
المطلب الثالث: أهداف السياسة المالية	09
المبحث الثاني: أدوات السياسة المالية	11
المطلب الأول: الضرائب	11
المطلب الثاني: الإنفاق العام	14
المطلب الثالث: الدين العام	17
المبحث الثالث: علاقة السياسة المالية بالمتغيرات الاقتصادية	21
المطلب الأول: دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي	21
المطلب الثاني: دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية	22
المطلب الثالث: دور السياسة المالية في تخصيص الموارد	23
ملخص الفصل	25
الفصل الثاني : الإطار المفاهيمي والنظري للاستثمار الأجنبي المباشر -مع	26-69

الإشارة إلى حالة الجزائر-.	
مدخل الفصل	27
المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر	28
المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر	28
المطلب الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر	29
المطلب الثالث: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر	32
المبحث الثاني: تفسير حركة الاستثمار الأجنبي المباشر	34
المطلب الأول: النظريات المفسرة لحركية الاستثمار الأجنبي المباشر	34
المطلب الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر	39
المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر	43
المبحث الثالث: علاقة الساسة المالية بحركة الاستثمار الأجنبي المباشر	47
المطلب الأول: تطورات السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 2001-2016	47
المطلب الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2001-2016	56
ملخص الفصل	69
الخاتمة العامة	71
قائمة المصادر والمراجع	73
الملخص	76

قائمة الجداول والأشكال

أولا- قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(02-01)	العوامل الشرطية والدافعة والحاكمة للاستثمارات الأجنبية	38
(02-02)	التوزيع السنوي للمبالغ المالية المخصصة لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي	48
(02-03)	مقومات برنامج الإنعاش الاقتصادي(2001-2004)	49
(02-04)	التوزيع القطاعي لبرنامج تطوير النمو الاقتصادي كل باب (2010-2014)	52
(02-05)	تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2015-2016	55
(02-06)	تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2015-2016	56
(02-07)	تطور المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر للفترة 2004/2001	61
(2-08)	تطور المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر للفترة 2005-2009	62
(02-09)	تطور المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر للفترة 2010-2014	63
(02-10)	تطور المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر للفترة 2015-2016	64
(02-11)	تطور حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر للفترة (2001 - 2004)	65
(02-12)	تطور حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 2005 - 2009	65
(02-13)	تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر لفترة 2015-2016	66

ثانيا- قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(02-01)	دورة حياة المنتج الدولي	**36**
(02-02)	محددات الاستثمار الأجنبي المباشر	**40**
(02-03)	برنامج دعم النمو الاقتصادي 2005-2009	**51**

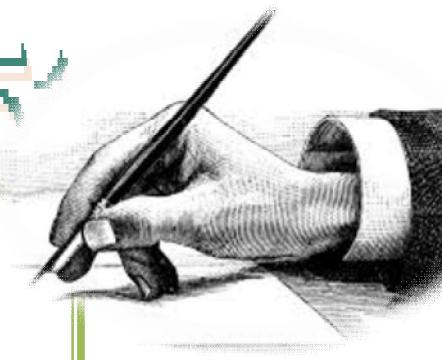

مقدمة

تمهيد:

يعتبر الاستثمار أحد أهم المواضيع الحديثة التي حجزت لنفسها مساحة مهمة في تفكير وجلب اهتمام معظم دول العالم التي ترى في هذا النوع من الاستثمار وسيلة من وسائل التنمية والتطور وضرورة للحاق بركب التقدم، وقد ظهر هذا جليا مع مطلع النصف الثاني من القرن الماضي والذي رافقه ظهور بوادر العولمة خاصة العولمة الاقتصادية التي تميزت بفتح الأسواق وإزالة مختلف القيود والزيادات المتوالية للتجارة الدولية.

وحتى تتمكن الدول خاصة النامية منها من استقطاب كم هائل من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وجب عليها اتباع سياسات اقتصادية هادفة لتعبئة رؤوس الأموال الخاصة، والسياسة المالية كأحد السياسات الاقتصادية فهي تؤدي دورا مهما في جلب الاستثمار الأجنبي من خلال أدواتها، ويمكن أن تكون السياسات المالية مساعدا في دعم الاقتصاد الوطني ونجاح السياسة الاقتصادية، كما يمكن أن تكون محورا أو نقطة ضعف تتسبب في فشل برامج التنمية وسياسات الإصلاح الاقتصادي، أو في تأخير وتعطيل تحقيق الأهداف المرجوة من البرامج والسياسات الاقتصادية.

ويتمثل دور السياسة المالية في تحفيز وجذب الاستثمار في استخدام مكوناتها المتمثلة في السياسة الإنفاقية والسياسة الضريبية، ويبرز دور السياسة الإنفاقية في الإنفاق على الجوانب والمجالات التي توفر وتهيأ مناخا استثماريا ملائما ومساعدا على الاستثمار.

1- الإشكالية:

انطلاقا من تزايد الاهتمام بظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر وازدياد حدة المنافسة بين الدول المتقدمة والدول النامية، إن الجزائر كغيرها من الدول النامية؛ تأكد لدى أصحاب القرار فيها بأهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة كداعم لمصادر التمويل المحلي، فسعت نحو تجسيد المناخ الملائم فيها بانتهاج سياسة اقتصادية هادفة لذلك، ومن خلال ذلك يمكن طرح الإشكالية التالية: **ما مدى فعالية السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟**

2- الأسئلة الفرعية:

يندرج تحت الإشكالية الرئيسية مجموعة من الأسئلة الفرعية، نوردها كما يلي:

- ما مفهوم السياسة المالية، وفيما يكمن دورها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟
- ما المقصود بالاستثمار الأجنبي المباشر؟
- ما مدى قدرة السياسة المالية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟

3-فرضيات الدراسة:

بغية تقديم إجابة مبدئية عن الإشكالية والأسئلة الفرعية؛ قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: السياسة المالية إحدى السياسات الاقتصادية الناجحة المتبعة في الدول لتحقيق النمو الاقتصادي.

الفرضية الثانية: الاستثمار الأجنبي المباشر أداة من أدوات تحقيق النمو التطور؛

4-أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في محاولة تطبيق أدوات السياسة المالية في الواقع الاستثماري باعتبار هذا الأخير أساس تحقيق النمو ودفع عجلة الاقتصاد لكل بلد باختلاف البرامج الاقتصادية.

5-أهداف الدراسة:

تكمن أهداف الدراسة في مجموعة من النقاط يمكن ذكر أهمها في ما يلي:

- تسليط الضوء على السياسة المالية وأهميتها ومدى مساهمتها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- بلورة تفسير لحركية الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛
- التعرف على واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

6-حدود الدراسة:

- **الحدود الموضوعية:** تحديد علاقة السياسة المالية بالاستثمار الأجنبي المباشر؛
- **الحدود المكانية:** تمثلت في دراسة الاقتصاد الوطني الجزائري؛
- **الحدود الزمنية:** تمثلت في الفترة الزمنية (2001-2016).

7-المنهج المستخدم:

تتطلب طبيعة الدراسة المتمثلة في دور الاستثمار الأجنبي المباشر منهجين رئيسيين هما:

- **المنهج الوصفي:** يتمثل في عرض مختلف المفاهيم الأساسية للسياسة المالية والاستثمار الأجنبي المباشر.
- **المنهج التحليلي:** ويتمثل في تحليل بعض الإحصائيات المتعلقة بالسياسة المالية والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

8-مبررات ودوافع اختيار الموضوع:

- أهمية كل من السياسة المالية والاستثمار الأجنبي المباشر؛
- التعرف على فعالية السياسة المالية في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؛
- علاقة الاستثمار بتخصص الدراسة.

9-الدراسات السابقة:

من بين الدراسات المرتبطة بموضوع بحثنا ذكر:

- سالمي سعاد، دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة بعض دول المغرب العربي، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، (2010-2011).

هدفت الباحثة إلى ما يلي:

- تحديد مفاهيم الاستثمار الأجنبي المباشر ومعرفة المناخ الملائم والأنسب لجذبه؛

- تسليط الضوء على السياسة المالية وأهميتها ومدى مساهمتها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- مقارنة السياسات المالية لبعض دول المغرب العربي للاستفادة من تجاربها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

وتوصلت الباحثة إلى النتائج التالية:

- الاستثمار الأجنبي المباشر يعد من الوسائل التمويلية الأقل تكلفة لتحقق التنمية؛
- أن الساسة المالية طيلة الفترة لم تكن بالقدر الكافي الذي يجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

- أريا الله محمد، السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، (2010-2011).

هدف الباحث إلى:

- محاولة التعريف بالسياسة المالية ودورها في اقتصاديات الدول؛
- محاولة التعرف على الاستثمار ووسائل السياسة المالية؛
- التعرف على الإجراءات التي انتهجتها الجزائر لتشجيع الاستثمار.

وقد خلص الباحث إلى النتائج التالية:

- تؤثر السياسة المالية على الاستثمار من خلال فروعها؛
- أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك لتحقيق التنمية الاقتصادية؛
- إن الإجراءات المتعلقة بالسياسة المالية ساهمت في زيادة الوتيرة المتسارعة للاستثمار في الجزائر.

10- صعوبات الدراسة

واجهتنا خلال إنجاز البحث الصعوبات التالية:

- صعوبة الإلتقاء بالأستاذ المشرف بصفة مباشرة بسبب وباء كورونا؛

- صعوبة الوصول إلى الأرقام الحقيقية للاقتصاد الجزائري بسبب التضارب في الإحصائيات.

11- هيكل الدراسة:

قسمنا الدراسة إلى فصلين:

الفصل الأول تحت عنوان "الإطار النظري للسياسة المالية": سنتطرق فيه إلى ثلاثة مباحث؛ حيث يتعلق المبحث الأول بالمفاهيم المتعلقة بالسياسة المالية، بينما المبحث الثاني فسنتطرق فيه إلى أدوات السياسة المالية، أما المبحث الثالث فهو بعنوان علاقة السياسة المالية بالمتغيرات الاقتصادية.

أما الفصل الثاني تحت عنوان "الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر": سنتطرق فيه إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول بعنوان ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر، والمبحث الثاني بعنوان تفسير حركية الاستثمار الأجنبي المباشر، بينما يتعلق المبحث الثالث بعلاقة السياسة المالية بحركية الاستثمار الأجنبي المباشر.

ونختتم الدراسة بمجموعة من النتائج المتعلقة باختبار الفرضيات، والتوصيات وقائمة المصادر والمراجع

الفصل الأول

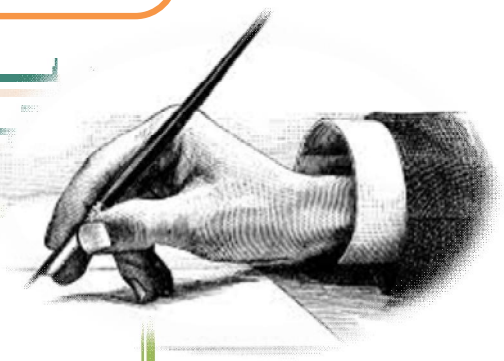

الإطار النظري للسياسة المالية

مدخل الفصل:

تعتبر السياسة المالية من الأدوات الاقتصادية التي تستخدمها الحكومة: وتستطيع الحكومة التصرف بمواردها ومشاريعها عن طريق الاعتماد على النفقات اللازمة لذلك، ولتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية العامة من خلال الوصول إلى مرحلة العمالة الكاملة واستقرار الأسعار وتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية.

وسنتطرق في هذا الفصل إلى ثلاث نقاط رئيسية، وهي:

- ✓ مفهوم السياسة المالية.
- ✓ أدوات السياسة المالية.
- ✓ علاقة السياسة المالية بالمتغيرات الاقتصادية.

المبحث الأول: مفهوم السياسة المالية

اقترن مفهوم السياسة المالية بمبدأ الدولة في رسم سياستها المالية، حيث تعبر عن عمل الحكومة وتدخلها في الحياة الاقتصادية، وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث من خلال العناصر التالية:

- تعريف السياسة المالية؛
- أنواع السياسة المالية؛
- أهداف السياسة المالية.

المطلب الأول: تعريف السياسة المالية

يمكن إعطاء أكثر من تعريف للسياسة المالية نظرا لتعدد تعاريفها عبر مختلف المدارس الاقتصادية، وفيما يلي بعض هذه التعاريف.

- ✓ **التعريف الأول:** "هي السياسة التي تعنى بدراسة النشاط المالي للاقتصاد العام بوحداته المختلفة ذات الطبيعة الاقتصادية والإدارية وما يستتبع هذا النشاط من آثار بالنسبة لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني".[1]
- ✓ **التعريف الثاني:** "هي مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال فترة معينة وهذا يعني أن السياسة المالية هي الطريق الذي تنتهجه الحكومة في تخطيط النفقات العامة وتدبير وسائل تمويلية كما يظهر في الموازنة العامة للدولة".
- ✓ **التعريف الثالث:** "تعتبر إدارة رئيسية في السلطات العامة للوصول غلى أهدافها المتمثلة في أربع مؤشرات مثلما يوضحه المربع السحري لكالدور".[2]

ومن خلال هذه التعاريف يمكن أن نعطي تعريف شامل للسياسة المالية والتي هي تلك المجموعة من القواعد والأساليب والوسائل والإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي له بأكبر كفاءة ممكنة.

---

[1]- منصور شريفة، حاكمي بوحفص، دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي، مجلة المنهل الاقتصادية، العدد 02، 2019، جامعة الوادي، الجزائر، ص.

[2]- عبد الحق طير، عقبي ريمي، فعالية السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، العدد03، 2017، جامعة الوادي، الجزائر، ص.

وتتمثل خصائص السياسة المالية في العناصر التالية:

- هي أداة الدولة للتأثير في النشاط الاقتصادي؛
- تعتبر مجموعة الإجراءات والنشاطات التي تغطيها الدولة للتأثير في الاقتصاد الوطني؛
- استخدام الأدوات المالية العامة من برامج الإنفاق والإيرادات العامة؛
- تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسة التي تسعى إلى تحقيقها؛
- تحقيق إيرادات الدولة عن طريق التحصيل الجبائي.

المطلب الثاني: أنواع السياسة المالية

تنقسم السياسة المالية وفقا لحالة النشاط الاقتصادي إلى نوعين هما:[1]

أولا- السياسة المالية التوسعية:

عندما يعجز الطلب الكلي عن امتصاص العرض الكلي المتاح من السلع والخدمات في الاقتصاد (التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي عند مستوى التشغيل الكامل) يعني ذلك ضرورة تحفيز الطلب الكلي لسد الفجوة القائمة، وهنا تقوم الحكومة بتفعيل السياسة الضريبية وزيادة حجم الإنفاق العام لرفع مستوى الطلب، وعليه فإن إجراءات السياسة المالية التوسعية تعني استخدام المزيد من الإنفاق الحكومي او تقليل معدلات الضريبة المفروضة على القطاع العائلي أو قطاع الأعمال، وهذا ما يؤدي إلى إحداث نفس الأثر على الاقتصاد الكلي والمتمثل في تحفيز مستوى الطلب الكلي لمجاراة العرض الكلي وسد الفجوة القائمة بينهما وتخفيض معدلات الضريبة المفروضة على مختلف الشرائح من الأفراد والمؤسسات يؤدي إلى زيادة الميل الحدي للاستهلاك كما تزداد معدلات الأرباح التي يحققها قطاع الأعمال، وما يشجعهم على الاستثمار وبالتالي زيادة الإنتاج.

ثانيا- السياسة المالية الانكماشية:

عندما يكون مستوى الطلب الكلي أكبر من مستوى العرض الكلي، ويكون الاقتصاد في حالة التشغيل الكامل، عندما يتولد في الاقتصاد ضغوط تضخمية ترفع المستوى العام

[1]- إياد عبد الفتاح النسور، المفاهيم والنظم الاقتصادية الحديثة، ط2، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص ص 271- 272.

للأسعار نحو الأعلى، وهنا تقوم الحكومة ممثلة بوزارة المالية محاولة امتصاص هذه الضغوط عبر أدوات السياسة المالية وقد تقوم الحكومة بزيادة معدلات الضريبة بهدف امتصاص جزء من القوة الشرائية للأفراد والحد من الاستهلاك لتخفيض مستوى الطلب الكلي وقد يكون التخفيض مقصود نحو سلع معينة غير أساسية للحد من التلف الاستهلاكي، كما تقوم الحكومة أيضا بتخفيض مستوى النفقات العامة الرأسمالية ذات الأهمية النسبية المنخفضة.

المطلب الثالث: أهداف السياسة المالية

تقوم السياسة المالية على الأهداف التي يمكن تحديد اسمها والتي تسعى إليها مختلف المجتمعات الاقتصادية والمتمثلة في العناصر التالية:[1]

أولا- النمو الاقتصادي:

يتحقق النمو الاقتصادي عن طريق زيادة قدرة الوطن على إنتاج البضائع والخدمات، فكلما كان معدل نمو الاقتصاد الوطني أكبر من معدل نمو السكان كلما كان أفضل، لأن ذلك يؤدي إلى رفع مستوى معيشة الأفراد.

ثانيا- التشغيل الكامل:

بما أن الاستخدام التام والتشغيل الكامل هو دالة تابعة لحجم العمل والمكافآت المتحصل عليها إذن لرفع مستوى معيشة الأفراد فإنه لابد من جعل الاستخدام أكبر ما يمكن أي توفير عمل لكل شخص قادر وراغب في العمل.

ثالثا- استقرار المستوى العام للأسعار:

إن ارتفاع المستوى العام للأسعار يؤثر على المدخرات، سياسات التأمين والسندات بعبارة أخرى فإن التضخم يؤثر سلبيا على مستوى معيشة الأفراد خاصة ذوي الدخل المحدود لهذا لابد من تامين استقرار الأسعار وتجنب حدوث التضخم والانكماش.

رابعا- التوازن في ميزان المدفوعات:

من بين الأهداف الأخرى التي تسعى السياسة الاقتصادية الكلية إلى تحقيقها هي تأمين التوازن في ميزان المدفوعات.

[1] - عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص ص 12- 13.

ويعتبر ميزان المدفوعات ملخص لكل الصفقات الاقتصادية القائمة بين الوطن والعالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة، وتشمل الصفقات على الصادرات والواردات وتدفقات رأس المال المختلفة، حيث أن الدولة التي تعاني عجزا في ميزان مدفوعاتها تجد نفسها مضطرة إلى اتخاذ إجراءات محددة من شأنها أن تحقق فائضا في ميزان مدفوعاتها وعلى الأقل موازنته.

المبحث الثاني: أدوات السياسة المالية

تقوم السياسة المالية باستخدام عدة أدوات، وسنتطرق إلى كل أداة وفق ما تتطلبه الدراسة، وتتمثل تلك الأدوات في:

- الضرائب؛
- الإنفاق الحكومي؛
- الدين العام؛

المطلب الأول: الضرائب

تعد الضريبة من أهم الأدوات التي عن طريقها يتم تمويل الخزينة العمومية بشكل قانوني بغرض تحقيق مصلحة عامة.

أولا- تعريف الضريبة

يمكن إعطاء أكثر من تعريف للضريبة:

- ✓ "هي مساهمة نقدية تفرض على المكلفين بها حسب قدراتهم التساهمية والتي تقوم عن طريق السلطة بتحويل الأموال المحصلة وبشكل نهائي ودون مقابل محدد نحو تحقيق الأهداف المحددة من طرف السلطة العمومية".
- ✓ "الضريبة هي فريضة مالية يدفعها الفرد جبرا إلى الدولة أو إحدى الهيئات العامة المحلية، بصورة نهائية، مساهمة منه في التكاليف والأعباء العامة دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفع الضريبة".[1]
- ✓ "الضريبة عبارة عن مبلغ من المال تفرضه الدولة وتجنيه من ثروات الأشخاص بصورة جبرية ونهائية من دون مقابل خاص وذلك بغرض تحقيق النفع العام".[2]

من خلال هذه التعاريف يمكن استخلاص العناصر التي تشكل خصائص الضريبة وهي:

[1]- محرزي محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، ط6، ديوان المطبوعات الجامعية، 2015، ص ص 145- 146.
[2]- فوزي عطوي، المالية العامة، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003، ص ص 49- 56.

- ✓ **الضريبة المعاصرة أداة نقدية لا عينية:** وهذا يعني ان الضريبة تشكل اقتطاعا ماليا من ثروة المكلف بها وليست أداء عينيا يتجسد في حاصلات الأرض أو في ساعات العمل.
- ✓ **الضريبة تفرض بصورة جبرية:** تستند إلى الجبر لأن الدولة تحدد بنفسها النظام القانوني الضريبي والوعاء الضريبي وكيفية جبايتها وتستند إلى الإكراه إذا امتنع المكلف بها عن أدائها حيث تستطيع الحكومة اللجوء إلى وسائل التنفيذ الجبرية لأجل اقتطاعها.
- ✓ **اقتطاع الضريبة دون مقابل:** تنص على أن الضريبة هي المقابل المادي للمنافع التي يقوم الفرد بتحصيلها من حماية الدولة لحياته وحريته وأمواله.
- ✓ **الضريبة تهدف إلى تحقيق النفع العام:** يعتبر تحقيق النفع العام أساس الضريبة ومعناه أن تفرض الضرائب لأجل المنفعة العامة.[1]

ثانيا- أنواع الضريبة

أهم أنواع الضريبة تتمثل في:

01- **الضرائب المباشرة:**

تعتبر كضرائب ذات مؤشر تمس الملكية، المهن، الدخل، فالضريبة المباشرة هي "اقتطاع قائم مباشر على الأشخاص وعلى الممتلكات، والذي يتم تحصيله بواسطة قوائم اسمية والتي تنتقل مباشرة من المكلف بالضريبة إلى الخزينة العمومية.

02- **الضرائب غير المباشرة:**

وهي اقتطاعات تفرض على الاستهلاك من بينها تلك المتعلقة بالضرائب على الإنفاق مثل الرسم على القيمة المضافة فهي تقع في معظم الأحيان على عناصر الاستهلاك أو الخدمات المقدمة وبالتالي تسديدها بطريقة غير مباشرة من طرف الشخص الذي يود

[1]- فوزي عطوي، المرجع نفسه، ص 56.

استهلاك هذه الأشياء أو باستعمال الخدمات الخاضعة للضريبة مثل الضرائب على الواردات، الصنع، البيع، النقل، حقوق التسجيل...الخ.[1]

03- الضرائب على الإنفاق:

وهي تفرض على الدخل خلال الحصول على السلع والخدمات الاستهلاكية أي على الإنفاق غير الاستثماري ونشير إلى أن الضرائب على الإنفاق ربما اقتصر فرضها على بعض النظم الضريبية على سلعة واحدة أو خدمة واحدة وربما فرضت على عدد معين من السلع والخدمات ولكن أيا كان عدد السلع والخدمات التي تخضع لهذه الضريبة فهي لا تعد إحدى الصور الثلاث الآتية:[2]

- الضريبة على مرحلة واحدة؛
- الضريبة التراكمية؛
- الضريبة على القيمة المضافة.

ثالثا- مبادئ الضريبة:

تتلخص هذه القواعد فيما يلي:

- ✓ **قاعدة العدالة:** على مواطني كل دولة أن يساهموا في نفقات الحكومة قدر ما يمكن مع قدراتهم التكليفية، بمعنى تناسبا مع الدخل الذين يتمتعون به تحت حماية الدولة.
- ✓ **قاعدة اليقين:** يجب أن تكون الضريبة أو جزء منها الذي يلزم كل فرد بدفعها أن تكون يقينية وليست عشوائية، فالفترة، النمط، حجم الدفع، كل هذا يجب أن يكون واضحا ودقيقا.
- ✓ **قاعدة الملائمة:** يجب أن تحصل كل ضريبة في الفترة وحسب النمط الذي يمكن أن نراه الأكثر ملائمة للمكلف بالضريبة.

[1]- محرزي محمد عباس، مرجع سبق ذكره، ص 171.
[2]- فوزي عطوي، مرجع سبق ذكره، ص 74.

- ✓ **قاعدة الاقتصاد في النفقة:** يجب أن تحصل كل ضريبة بطريقة تجعل أقل حجم ممكن من النقود يخرج من أيادي الشعب مقارنة بما يجب أن يرد إلى الخزينة العمومية.[1]

المطلب الثاني: الإنفاق العام

فيما يلي شرح للأداة الثانية للسياسة المالية:

أولا- تعريف الإنفاق العام

يمكن إعطاء أكثر من تعريف للإنفاق العام:

- ✓ **التعريف الأول: هو** "تلك المبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطة العمومية".
- ✓ **التعريف الثاني:**"مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة".
- ✓ **التعريف الثالث:** "هو استخدام مبلغ نقدي من قبل هيئة عامة بهدف إشباع حاجة عامة".

ومن خلال هذه التعاريف نعطي تعريف شامل للإنفاق العام وهو الأداة التي تستخدمها الدولة من خلال سياستها الاقتصادية في تحقيق أهدافها النهائية التي تسعى إليها فهي تعكس كافة جوانب الأنشطة العامة وكيفية تمويلها.[2]

ثانيا- أقسام النفقات العامة

1- التقسيم حسب دليل الإحصاءات المالية الحكومية

وذلك من خلال:

- إجمالي النفقات وصافي الإقراض؛
- إجمالي النفقات؛
- النفقات الجارية؛

[1]- محرزي محمد عباس، مرجع سبق ذكره، ص 156.
[2]- المرجع نفسه، ص 55.

- مصروفات رأسمالية؛
- مجمل الإقراض ناقص التسديدات.

2- تقسيم النفقات العامة في الجزائر

2-1- **نفقات التسيير**: وهي تتضمن أربعة أبواب:

- أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات؛
- مخصصات السلطات العمومية،
- النفقات الخاصة بوسائل المصالح؛
- التدخلات العمومية.

2-2- نفقات التجهيز: والتي تتضمن أربعة أبواب:

- الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة،
- إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة،
- النفقات الأخرى برأسمال.[1]

ثالثا- العوامل المحددة للإنفاق العام

تمثل النفقات العامة مبالغ من الناتج المحلي الخام تنتقصها الدولة لتقوم بإنفاقها لإشباع الحاجات العامة، وهناك من يعتقد أن نسبة الإنفاق العام من الناتج المحلي الخام يجب ألا تخرج من المجال 5% - 25% إلا أن مثل هذا الرأي لا يمكن إثباته بالقواعد التحليلية ولا بالاختبارات الميدانية، ذلك أن حجم الإنفاق العام يتوقف على مجموعة من العوامل التي لا تبقى ثابتة بالنسبة للدولة الواحدة وتختلف من دولة إلى أخرى ومن بين أهم هذه العوامل:[2]

1- طبيعة النظام الاقتصادي القائم

تختلف النظم الاقتصادية من حيث خلفيتها المذهبية وفي نظرتها إلى الفرد والملكية ذلك أن هناك نظما تقوم على الفردية والحرية وأخرى تقوم على تدخل الدولة وتنطلق المذهبية

[1]- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ط02، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005، ص ص 179- 180.
[2]- المرجع نفسه، ص ص 183- 185.

الفردية من ضرورة ترك الحرية للأفراد في ممارسة النشاط الاقتصادي والتنافس بينهم مما يؤدي إلى إحداث التوازن الاقتصادي، ويتوقف دور الدولة على أدائها لمهام الدولة الحارسة، وفي هذا الإطار يكون حجم النفقات العامة بحجم ما يمكن الدولة من أداء وظائفها التقليدية فقط ولهذا تكون النفقات العمومية في اقل مستوى لها، أما عندما تتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي فإن دور النفقات العامة يزداد أهمية لأن الدولة في هذه الحالة تكون مضطرة للقيام بوظائف أخرى من غير التقليدية كاستغلال لبعض المشاريع، تقديم الخدمات المجانية أو بأسعار مجانية للفئات ذات الدخل المحدود.

2- الظروف الاقتصادية السائدة

يستخدم الإنفاق العام كأداة للتأثير على حجم الطلب العام ومن ثم على مستوى الاقتصاد العام، ومن هذا فإن الإنفاق العام يتحدد حجمه بالقدر الذي يحقق الاستقرار الاقتصادي الذي يقوم على توازن الإنتاج مع الطلب الفعلي ويتأثر الإنفاق العام بالتقلبات الظرفية الاقتصادية من أجل زيادة الطلب والوصول بالاقتصاد إلى مستوى التشغيل الكامل.

3- القدرة التمويلية للاقتصاد

من بين المحددات لحجم الإنفاق العام قدرة الدولة على تغطية تلك النفقات بالحصول على الموارد الضرورية ذلك أن القدرة التمويلية للدولة بالرغم من تنوع مظاهرها، تبقى محدودة وتنقسم إلى قسمين هما:

القدرة التكليفية: تتعلق بمدى قدرة الدخل القومي عن تمويل الإيرادات العامة عن طريق الضرائب.

القدرة الإقراضية: تتعلق بمدى قدرة الدولة على اللجوء إلى الإقراض.

رابعا- أدوات سياسة الإنفاق العام

تتمثل أدوات الإنفاق العام في العناصر التالية:

1- تخفيض أو زيادة الإنفاق العام:

وهذا يكون باستخدام حجم النفقات العامة يرتبط بحجم المشاكل التي يعرفها الاقتصاد الوطني من جهة وبالقيود المالية التي تعرفها الدولة من جهة أخرى، وهي بهذا يمكن أن

تكون توسعية أو تقليدية إلا أنه من المفيد جدا إدراك أن الدولة لا يمكنها الذهاب في زيادة الإنفاق العام كما يمكن أن يحدث من آثار سلبية كالتضخم ولعدم قدرة الدولة دائما على تغطيته، ويجب أن ندرك بأن زيادة الإنفاق العام قد تكون لاإرادية تفرضها الأوضاع القائمة كالحروب العسكرية والأزمات والثكنات، فإذا تورطت دولة ما في حرب من الحروب فمن الصعب جدا التحكم في الإنفاق العسكري الذي تحدده متطلبات الحرب نفس الأمر يحدث عند ظهور كوارث أو نكبات طبيعية ونفس الأمر يقال عن التخفيض، فالدولة لا يمكنها أن تنخفض النفقات العامة بلا حدود باعتبار الوجود بعض الحاجات الاجتماعية غير القابلة للضغط من جهة ولما يمكن أن يولده ضغطها من ردود فعل متباينة الطبيعة.

2-إعادة هيكلة بنية الإنفاق العام

وهذا من خلال مراجعة الأولويات التي تقوم بها الحكومات، فعادة ما تتم هيكلة النفقات العامة على النحو التالي:

- نفقات الخدمات العامة؛
- نفقات الآمن والدفاع؛
- نفقات الخدمات الاجتماعية؛
- نفقات الشؤون الاقتصادية؛

ويتم التعبير عن هذه النسبة المئوية من إجمالي الإنفاق العام، ويحدث التغير تبعا للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية القائمة من جهة، وتبعا لرغبة السلطات في تغيرها.[1]

المطلب الثالث: الدين العام

تعتبر القروض العامة موردا من موارد الدولة التي لا تتصف بالدورية والانتظام بل وتعتبر من وجهة نظر الفكر التقليدي موردا غير عادي تلجأ إليه الدولة بصورة استثنائية بحتة من أجل تغطية نفقات غير عادية.

أولا- تعريف القرض العام

يعرف القرض العام على أنه:

[1]- عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص ص 190- 191.

- ✓ **التعريف الأول:** تعتبر كلمة القرض أساسا عن "الثقة في التسديد والقرض العمومي يعبر بالتالي عن الثقة في قيام الدولة بتسديد مستحقاتها".
- ✓ **التعريف الثاني:** يمكن تعريف القروض العامة بأنها "المبالغ المالية التي تحصل عليها الدولة من الغير مع التعهد بردها إليه مرة أخرى عند حلول ميعاد استحقاقها وبدفع الفوائد مدة القرض وفقا لشروطه".[1]
- ✓ **التعريف الثالث:** القرض العام هو مبلغ نقدي تستوفيه الدولة أو أي شخص معنوي آخر من الغير سواء كان هذا الغير في عداد الأفراد أم البنوك أم الهيئات الخاصة أم الدولة أو من الدول الأخرى"، وتتعهد الدولة برده وبدفع الفائدة عنه وفقا لشروط محددة.[2]

من التعاريف السابقة نستنتج أن القرض العام هو كل الأموال التي تحصل عليها الدولة من الجمهور والمؤسسات المالية مع التعهد برد هذه المبالغ على شكل أقساط وفق الشروط المنصوص عليها، ويعتبر الدين العام ضريبة مؤجلة بعد أن كان يمثل إيرادا للخزينة لمواجهة الإنفاق العام في أول الأمر.

ثانيا- أنواع القرض العام

تختلف أنواعه باختلاف التصنيفات، والتي تتمثل في:

1- من ناحية حرية المكتتب في المساهمة

تنقسم القروض لهذا المعيار إلى قروض اختيارية وقروض إجبارية ومنه فالقروض الاختيارية هي التي يكون فيها للأفراد حرية الاكتتاب في القرض من عدمه وفق لظروفهم المالية والاقتصادية وبالمقارنة بين الفائدة التي يحصلون عليها من سندات القرض وتلك التي يحصلون عليها من فرص الاستثمار الأخرى.

[1]- محرزي محمد عباس، مرجع سبق ذكره، ص ص 290- 293.
[2]- فوزي عطوي، مرجع سبق ذكره، ص 132.

أما بالنسبة للقروض الإجبارية قد تضطر الدولة إلى عقد القروض الإجبارية حيث تمارس سلطاتها السيادية بشأنها، فلا يكون للأفراد حرية الاكتتاب في القرض من عدمه وتلجأ الدولة إلى القروض الإجبارية في الحالات التالية:

- في حالة ضعف ثقة المواطنين في الدولة؛
- في حالات تضخم حيث يرتفع مستوى الأسعار نتيجة تدهور قيمة النقود.

2-من ناحية مصدرها المكاني

وهنا يمكن التفرقة بين القروض الداخلية والقروض الخارجية، حيث يطلق على القروض الداخلية بالقروض الوطنية، من خلالها يكتتب من جانب الوطنيين أو المقيمين على إقليم الدولة سواء كانوا أشخاصا من طبيعيين أو معنويين، أما القروض الخارجية هي التي يكتتب فيها الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين، والمقيمون خارج اقليم الدولة، فالسوق الخارجي هو الذي يغطي هذا القرض كما تلجأ الدولة للقروض من الخارجية بسبب عدم العجز في ميزان مدفوعاتها.

3- من حيث أجل القروض

تنقسم وفقا لهذا المعيار إلى قروض محددة الأجل وإلى قروض مؤقتة وأخرى غير محددة الأجل تدعى بالقروض المؤبدة ويقصد بهذه الأخيرة تلك التي لا تحدد الدولة أجلا للوفاء بها مع التزامها بدفع الفوائد المستحقة عليها طوال فترة القرض إلى أن يتم الوفاء بها، أما بالنسبة للقروض المؤقتة فهي التي تحدد الدولة موعدا معينا للوفاء بها وتلتزم به أمام المكتتبين في القرض حتى ولو لم يكن هذا الميعاد ملائما لظروفها الاقتصادية والمالية وهو ما يجنبها هذا العبء في موعد فتزداد ثقة الأفراد المكتتبين في الدولة وتمكنها من عقد قروض أخرى بصورة متتالية.

ثالثا- انقضاء القرض العام

يتم انقضاء القرض العام برد قيمته للمكتتبين فيه ويمكن إجمال طرق انقضاء الدين في أربع طرق أساسية:

- ✓ **الوفاء:** يقصد به رد قيمة القرض بأكمله للمكتتبين فيه ولا يتصور انقضاء القرض بواسطة الوفاء به إلا بالنسبة للقروض محددة المبلغ لكي تتمكن الدولة من تدبير سدادها من مواردها العادية.
- ✓ **التثبيت:** ويقصد به قيام الدولة بتحويل القرض قصير الأجل عندما يحل أجله إلى قرض متوسط الأجل أو طويل الأجل ويتم التثبيت عن طريق إصدار قرض متوسط الأجل أو طويل الأجل بنفس مبلغ القرض قصير الأجل.
- ✓ **التبديل:** يقصد به إحلال قرض جديد بسعر فائدة منخفض محل قرض قديم بسعر فائدة مرتفع وهذا التجديد في الدين، ويترتب عليه عبء خدمة الدين على الخزينة العمومية ويتميز تبديل الدين بأنه يوفر الوقت والجهد والمال.
- ✓ **استهلاك القرض العام:** يقصد به رد قيمته بصورة تدريجية على المكتتبين ويترتب عن ذلك إيقاف الفائدة المقررة عليه أي تخفيض العبء المالي على الخزينة العمومية.[1]

[1]- محرزي محمد عباس، مرجع سبق ذكره، ص ص 293- 307

المبحث الثالث: علاقة السياسة المالية بالمتغيرات الاقتصادية

تعد السياسة المالية أهم السياسات الاقتصادية الكلية والتي تتعلق بالتأثير في موارد الدولة المالية وكذا إنفاق هذه الموارد لتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي وفيما يلي سنتطرق إلى:

- دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي
- دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية
- دور السياسة المالية في تخصيص الموارد

المطلب الأول: دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

اختلفت المدارس الفكرية الاقتصادية الرأسمالية التقليدية أو الكينزية في مدى أثر كل من السياسة النقدية والمالية ومدى فعالية كل منهما في التأثير على استقرار النشاط الاقتصاد الكلي.

فقد اعتمد الكينزيون في علاج الكساد الذي تعرض له الاقتصاد الليبرالي على فعالية السياسة المالية على اعتبار عدم نجاعة السياسة النقدية في إحداث التوازن الاقتصادي العام المطلوب وان مرجع عدم فعالية السياسة النقدية من منظور كينز هو أن الاقتصاد في حالات الكساد يقع في مصيدة السيولة التي تمنع استجابة سعر الفائدة للتغير في عرض النقود لأنه يكون قد بلغ ادني انخفاض لها، ومهما زاد عرض النقود لا تنخفض الفوائد من ثم لن يحدث المزيد من الاستثمار ولن يزيد الدخل.[1]

إذا فالنظرية الكينزية تعتمد في حل المشاكل الاقتصادية التي قد تتعرض لها دولة ما على السياسة المالية واعتبرتها بالتالي الأداة المفضلة لتحقيق أهدافها الاقتصادية ومنه تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ففي حالة الكساد تقوم الدولة بزيادة نفقاتها الكلية بهدف زيادة الطلب الكلي الفعال، أما معالجة التضخم فتتم من خلال تخفيض حجم الإنفاق الحكومي مما يؤدي إلى تخفيض المستوى العام للأسعار والحقيقة أن كينز لم يلغ تماما دور وأهمية السياسة النقدية إلا أنه يرى أنها ذات فعالية أقل فهو يرى انه يمكن استخدامها في حجم الائتمان الذي يؤثر بدوره في حجم الإنفاق الكلي.

[1]- بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية،2017، ص ص 100- 101.

اعتقد رائد المدرسة الكلاسيكية "آدم سميث" بضرورة تحقيق التوازن المالي الحسابي الذي يقضي تلقائيا إلى التوازن الاقتصادي، عند مستوى العمالة الكاملة أو التوظيف الكامل، فحين رأى جون "مينارد كينز" الذي قاد هجوما على الاقتصاديين الكلاسيكيين فيما دعوا إليه من سياسات مالية وائتمانية خصوصا أن الاقتصاد الوطني يتوازن عند أي مستوى من مستويات العمالة وقد يكون هذا المستوى اقل بكثير من مستوى العمالة الكاملة ولذلك فقد أصبح هدف السياسات الاقتصادية المالية بصفة عامة هو تحقيق الاستقرار الاقتصادي وليس مجرد التوازن الاقتصادي المقصود به تحقيق الاستقرار الاقتصادي عند مستوى العمالة الكاملة غير المصحوب بارتفاع المستوى العام للأسعار فمن الطبيعي القول بأن ميكانيكية تشغيل النظام الاقتصادي الحر تبقى عاجزة بمفردها على بلوغ هذا الهدف ما لم يتم اللجوء إلى السياسات النقدية والمالية أو هما معا[1].

المطلب الثاني: دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية

تعتبر التنمية الاقتصادية من أهم أولويات التي تعتمد عليها الدول وللوصول لتحقيق التنمية الاقتصادية التي تسعى إليها الدولة تعتمد على الكثير من الوسائل والأدوات التي تساعدها وتمكنها من تحقيق ما تصبوا إليه وتعتبر سياسة الميزانية من ابرز الوسائل للوصول إلى تنمية اقتصادية شاملة وذلك من خلال أدواتها المتنوعة سواء الإيرادات العامة أو النفقات العامة، حيث أصبحت الضريبة باعتبارها جزء هام من إيرادات الدولة تلعب دورا كبيرا في التنمية الاقتصادية لأنها من الأساليب الاقتصادية العامة والضرورية التي تدفع التنمية الاقتصادية والازدهار الاقتصادي، فالإيرادات المتأتية من الضرائب تؤثر تأثيرا ايجابيا في العناصر الإنتاجية المستعملة في النشاط الاقتصادي هذا من جهة ومن جهة ثانية تلعب الإيرادات الأخرى بمختلف أنواعها مصدرا هاما لتمويل التنمية الاقتصادية لان التنمية الاقتصادية تستلزم توفير الموارد الضرورية وتسعى الدولة لتوفير تلك الموارد عن طريق استخدام أدوات السياسة الميزانية من اجل مختلف البرامج والاستثمارات التي تعتبر من أهم عجلات التنمية الاقتصادية إضافة إلى ذلك فالإنفاق العام يساهم بقدر كبير في عملية التنمية الاقتصادية ويتوقف ذلك على حسب نوعية الإنفاق والمجالات التي توجه إليها

[1]- فوزي عطوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 311- 312.

النفقات العامة، حيث تقوم الدولة بتوجيه نفقات كبيرة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية وذلك بتخصيص مبالغ ضخمة لمشاريع تنموية كبيرة ونفقات استثمارية وتمويلية وخدماتية يكون الهدف منها هو النهوض بالتنمية الاقتصادية للبلاد.

إذن وجب على الحكومة أن توجه الإنفاق العام للمجالات الإنتاجية من أجل مساهمتها في التنمية الاقتصادية ومن أجل إعادة تكوين الدخل الوطني.[1]

فالتخطيط العقلاني هو توجيه الإنفاق العام نح تحقيق نتائج إيجابية للاقتصاد الوطني لان أي دولة تكون لديها نفقات هائلة فإذا كان استعمالها عقلانيا ورشيدا فان ذلك سوف ينعكس عليها بالإيجاب أما إذا كان توجيهها غير رشيد وعشوائي دون أن تستند لأسس وسياسة رشيدة فسوف ينعكس عليها بالسلب، ومنه نلاحظ انه من أهم أولويات السياسة الميزانية هو الوصول لتحقيق التنمية الاقتصادية، لأن السياسة الميزانية متعلقة بالقرارات والإجراءات التي تقوم بها الدولة اتجاه إيراداتها ونفقاتها إضافة إلى ذلك فهذه الأدوات تؤثر بدورها في التنمية الاقتصادية عن طريق التأثير على المناخ الاستثماري من خلال توفير البنى التحتية التي تعبر عن دعائم الاستثمارات ومن جهة أخرى يمكن للدولة بواسطة الضرائب ومن خلال الامتيازات الضريبية أن تساهم في تشجيع الاستثمارات وبالتالي دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

المطلب الثالث: دور السياسة المالية في تخصيص الموارد

وكما هو شأن النفقات العامة فكذلك شأن الواردات العامة التي لابد للدولة الحديثة أن تراعي إمكانيات فرضها وجبايتها، خصوصا وان النفقات العامة الخاصة بالدولة الحديثة عرفت صعودا ملحوظا، مما يستدعي اضطرابا مماثلا في تامين الواردات لأجل تغطيتها ومن المعلوم أن الواردات العامة تنقسم إلى نوعين هما:

- ✓ **الواردات العادية:** تشمل خصوصا مداخيل الدولة في أملاكها ومن المشاريع التي تستثمرها وتحتكرها في الضرائب والرسوم
- ✓ **الواردات الاستثنائية:** وتتمثل بدورها في كل من القروض العامة والإصدار النقدي الجديد ومن البديهي القول أن تقدير الواردات كما لتقدير النفقات أصولا فنية ينبغي

[1]- لحسن دردوري ولقليطي لخضر، أساسيات المالية العامة، ط1، جمهورية مصر العربية، دار حميثر للنشر، 2017، ص ص 15- 16.

أن تتبعها السلطة المالية من اجل تامين المزيد من العدالة في توزيع الأعباء العامة على المكلفين وفي تحقيق الصالح العام الذي يشمل أوسع شريحة ممكنة من المواطنين ومن هنا تعزيز الضرائب المباشرة أو تعزيز الضرائب الغير المباشرة وفقا للسياسة المالية والضريبية المتبعة في دولة دون أخرى.

وفي هذا الإطار لا بد من التنمية إلى أن إساءة تقدير الواردات من شأنهما أن يورطا الدولة حيث يترتب عنها نتائج سلبية وهنا قد تضطر إلى اللجوء لمزيد من الواردات الاستثنائية كالقروض أو الإصدار النقدي الجديد وفي هذا ما يحتم على الدولة أن تتبع في وضع الموازنة سياسة رشيدة قابلة للتطبيق.

والواقع أن السياسة المالية المتعلقة بالموازنة تكون موازنة مقبولة ومدعمة فعلا إذا كان من شأنها أن ترى ذمة الدولة في حالة اللجوء إلى القروض مثلا، وبان تضمن بالتالي كون الديون المترتبة عليها لن تتضاعف بوتيرة مبالغ فيها بحيث أن الدولة نفيها غير قادرة على الوفاء بها.[1]

إن عدم توفر سياسة للموازنة مقبولة ومدعمة لن يؤدي حكمها إلى إفلاس الدولة لأنها تظل قادرة على اتباع الأساليب التي تساعدها على إعادة تدعيم موقفها، إذ تستطيع أن ترفع النسب الضريبية ا وان تخفض الإنفاق العام، لا بل تفتعل عن طريق الإصدار النقدي الجديد تضخما نقديا يخفض القيمة الحقيقية لديونها.

[1]- فوزي عطوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 315- 317.

ملخص الفصل:

تعد السياسة المالية أحد السياسات الاقتصادية وإن كانت هذه السياسة من أقوى السياسات فإنها لا تفي بالغرض إذا ما استخدمت بمفردها وبمعزل عن السياسات الأخرى لذلك وحتى تتم الاستفادة من هذه السياسة، وتحقيق الأهداف المحددة يجب أن يكون هناك نوع من التكامل بين السياسات المالية والنقدية الأمر الذي يضمن تحقيق الأولويات وتوزيع أفضل للموارد الاقتصادية والمالية.

وتختلف أهداف السياسة المالية في الدول المتقدمة عنها في الدول النامية، ففي الدول المتقدمة تهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي والعمالة، أما في الدول النامية فتهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالإضافة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، واستطاعت الدول المتقدمة من خلال السياسة المالية تحقيق نجاح متكامل.

الفصل الثاني

طار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

– مع الإشارة لحالة الجزائر –

مدخل الفصل:

يكتسي موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر أهمية بالغة في اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء إذ يعتبر عاملا مكملا للاستثمار المحلي في تحقيق النمو والتنمية لذا تتنافس معظم الدول في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر بالشكل الذي يؤدي إلى زيادة نصيبها منه ويحقق التوافق مع الإمكانيات والأهداف الوطنية للبلدان المضيفة له، ولتحقيق هذه الغاية سعت العديد من الدول إلى سن التشريعات وتنفيذ السياسات وتصميم الحوافز الجاذبة بهدف تحسين المناخ العام للاستثمار، فيما حظيت السياسات الضريبية بالنصيب الأوفر من الاهتمام باعتبارها وسيلة هامة من وسائل تحفيز وتنشيط الاستثمارات سواء أكانت محلية أو أجنبية إذ تلعب دورا هاما ومؤثرا في تحديد قرار الاستثمار فالمستهل وقبل اختياره أي دولة للاستثمار فان استفساره الأول بجانب استفسارات أخرى يكون على المعاملة الضريبية التي يمكن أن يخضع لها سواء من ناحية أرباحه أو من ناحية الضرائب المقررة على منتجاته أو على دخله.

وسنتطرق في هذا الفصل إلى ثلاثة نقاط أساسية، هي:

- ✓ ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- ✓ تفسير حركية الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- ✓ علاقة السياسة المالية بحركة الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر كركيزة من مصادر التمويل الخارجي حيث يلعب دورا مهما وحيويا فقد اتجهت معظم الدول سواء المتقدمة أو النامية إلى فتح أبوابها أمام الاستثمار الأجنبي المباشر، وأصبح هذا النوع من الاستثمارات مجالا للتنافس بين الدول وساحة للتسابق نحو جذب المزيد منها ومن هنا سنحاول من خلال ما يلي تحديد:

- مفهوم الاستثمار الأجنبي وخصائصه؛
- أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

تعددت التعاريف التي تناولت الاستثمار الأجنبي المباشر، لذا سوف نتطرق إلى أهم هذه التعاريف:

- ✓ **تعريف الانكتاد (uncted) للاستثمار الأجنبي المباشر:** يمثل علاقة طويلة الأجل ويعكس مصلحة مستديمة ورقابة بواسطة مستثمر مقيم في اقتصاد ينتمي لدولة غير دولة المستثمر الأصلي ويتم القيام بها بواسطة الأفراد ومنشآت الأعمال.[1]
- ✓ **تعريف المنظمة العالمية للتجارة ONC للاستثمار الأجنبي المباشر:** عملية يقوم المستثمر ما (البلاد الأم) حيث يستعمل أصوله في بلدان أخرى (البلد المضيف) مع نية تسييرها.[2]
- ✓ **تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE للاستثمار الأجنبي المباشر:**
- ✓ يجب أن تكون حصة المستثمر من 10% فما فوق لكي يعتبر استثماره استثمار أجنبي مباشر وبالتالي أن كانت حصة المستثمر الأجنبي اقل من 10% فان في هذه الحالة يعد

[1]- عطا الله بن المسعود، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية باستخدام التكامل المتزامن، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، دراسات اقتصادية، ، جامعة زيان عاشور، الجلفة-الجزائر.

[2]-زبير عياش، سمية عبابسة، دورا الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي في الجزائر، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد الرابع، ديسمبر2005، جامعة أم البواقي، الجزائر.

استثمارا أجنبيا غير مباشر ومع ذلك فالخط الفاصل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والغير مباشر ليس واضحا وغير متفق عليه[1]

ومن خلال ما تقدم من تعاريف للاستثمار الأجنبي المباشر يمكن إعطاء تعريف شامل بأنه تلك الاستثمارات التي تملكها ويديرها المستثمر الأجنبي إما بسبب ملكيته الكاملة لها أو ملكيته لنصيب منها يكفل له حق الإدارة ويتميز هذا النوع من الاستثمارات بطابع مزدوج الأول وجود نشاط اقتصادي والثاني ملكيته الكلية أو الجزئية للمشروع.

ثانيا: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر

يمكن اختصار خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر في النقاط التالية:

- ✓ تمتع المستثمر الأجنبي بدرجة كبيرة من النفوذ والرقابة والفعالية في تسيير المؤسسة؛
- ✓ حصول المستثمر الأجنبي على مصلحة دائمة في المؤسسة المقيمة؛
- ✓ حيازة المستثمر على 10% فأكثر من حصص الملكية داخل مؤسسة البلد المضيف؛
- ✓ يعمل الاستثمار الأجنبي المباشر على زيادة الكفاءة الإنتاجية الصناعية وكفاءة قطاع الاقتصاد العالمي؛
- ✓ يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية الاقتصاديات وظهر من خلال أثر السيولة دالة الإنتاج التي تؤدي إلى زيادته في البلدان المتلقية له.[2]

المطلب الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

للاستثمار الأجنبي المباشر له عدة أشكال تختلف باختلاف الشركات متعددة الجنسيات والبلد المضيف، وتتلخص أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر في:

أولا– حسب الغرض والدافع

وتنقسم إلى ثلاث أقسام:

[1]-محمد طالبي، أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي مباشرة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، جامعة البليدة-الجزائر.

[2]-مختار بونقاب، زواويد لزهاري، أثر المناخ الاستثماري على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر(دراسة حالة الجزائر)، مجلة الدراسات التسويقية ومبادرة الاعمال، عدد، جانفي2018، جامعة قاصدي مرباح ورقلة-الجزائر.

1-الاستثمارات الباحثة عن الميزات النسبية

هو الأكثر شيوعا في الدول النامية، حيث تسعى هذه الشركات إلى الاستفادة من هذه المزايا الخاصة في المواد الأولية مما يسمح بزيادة الصادرات منها.

2-الاستثمارات الباحثة عن الأسواق

لجلب هذا النوع من الاستثمارات ينبغي توفر مجموعة من العوامل مثل المعاملة الماهرة والقوة الشرائية ولقد تناقض هذا النوع من هذا الاستثمار نتيجة تطبيق برامج تحرير التجارة العالمية.

3-الاستثمار الباحث عن الكفاءة

يهدف المستثمر إلى البحث عن المناطق التي تنخفض فيها تكليف الإنتاج خاصة تكلفة العمل، فقد أدى ارتفاع الأجور في الدول الصناعية نقل أو تحريك أجزاء من عملية الإنتاج لصناعة معينة من البلد الأم إلى البلد المضيف.[1]

ثانيا- الاستثمارات المرتبطة بالملكية

وتنقسم إلى الأقسام التالية:

1-الاستثمار المشترك

يتم بين طرفين أو اثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة في ملكية المشروع وبالتالي المشاركة في قرارات الإدارة، الخبرة، براءة الاختراع والعلامات التجارية وينطوي هذا الاستثمار على الجوانب التالية:

- الاتفاق طويل الأجل بين طرفين استثماريين أحدهما وطني والآخر أجنبي لممارسة نشاط إنتاجي داخل دولة الطرف المضيف مما يوفر فرصا للاحتكاك؛
- أن المستثمر المحلي قد يكون شخصية معنوية تابعة للقطاع العام أو الخاص؛
- أن المشاركة في مشروع الاستثمار لا تقتصر على المساهمة في رأس المال من قبل المستثمر الأجنبي أو الوطني بل قد يكون من خلال تقديم الخبرة، المعرفة، العمل، التكنولوجيا.

[1] عطا الله بن مسعود، مرجع سبق ذكره، ص 24.

- كما يمكن أن تأخذ المشاركة شكل تقديم المعلومات أو المعرفة التسويقية ، أن قيام احد المستثمرين الأجانب بشراء حصة في شركات وطنية قائمة قد يؤدي إلى تحويل هذه الشركات إلى شركات استثمار مشترك، أن هذا لنوع من الاستثمار يعتبر أكثر قبولا لدى الدول النامية.

2-الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي

هذا أهم وأبرز أشكال الاستثمار، ويعتبر أكثرها تفضيلا لدى الشركات متعددة الجنسيات التي تمتد إلى عدة دول من خلال فروعها المختصة في الإنتاج أو التسويق أو غيرها من أنواع النشاط الإنتاجي والخدمي وتتميز بكبر حجم إنتاجها واحتكارها وهو عبارة عن قيام بإنشاء فروع الإنتاج والتسويق.[1]

3-الاستثمار في المناطق الحرة:

يهدف هذا النوع إلى تشجيع إقامة الصناعات التصديرية ولهذا تسعى الدول لجعل المناطق الحرة مناطق جاذبة للاستثمار وذلك بمزج المشاريع الاستثمارية فيها العديد من الحوافز والمزايا والإعفاءات، ويكون الاستثمار الأجنبي هنا بعيدا عن الخضوع لقوانين الدولة المضيفة ويعمل من خلال قوانين خاصة منظمة للمنطقة الحرة.

4-الاستثمار في مشروعات البنية الأساسية المحولة

يتركز هذا مشروعات البنية التحتية في شكل عقود امتياز تتراوح ما بين 20-50عاما مثل مشاريع محطات الكهرباء، المطارات أو الطرق حيث يتم بموجب عقد الامتياز بناء المشروع ثم استغلاله على أن يعود المشروع في نهاية عقد الامتياز إلى الحكومة وهذا ما يصطلح عليه مشروعات القائمة على البناء والتشغيل والتحويل (BOT).

ثالثا- الاستثمار الذي لا يرتبط بعنصر الملكية

وتنقسم إلى الأقسام التالية:

[1] عطا الله بن مسعود، مرجع سبق ذكره، ص 24.ص163.

1-**عقود الترخيص:** بموجب هذا العقد تصرح الشركة الأجنبية للمستثمر المحلي باستخدام الخبرة الفنية والعلامة التجارية وكذلك براءة الاختراع مقابل عائدات يتم الاتفاق عليها سلفا.

2-**عقود تسليم المفتاح:** هي عبارة عن اتفاق بين الشركة الأجنبية والطرف الوطني مبني على أساس قيام الطرف الأجنبي بإنجاز مشروع استثماري إلى غاية الانتهاء منه وبداية وتشغيله عندما يتم تسليمه للطرف المحلي (الوطني) لتشغيله والإشراف عليه.[1]

3-**عقود الإدارة والتسويق:**هي عبارة عن اتفاق بين الطرف الأجنبي والطرف المحلي على مجموعة من الترتيبات والإجراءات القانونية والتي بموجبها تقدم الشركة الأجنبية بإدارة جزء أو كل المشروع الاستثماري للاستفادة من الجانب الإداري والتسويقي لقاء عائد مادي معين وتجدر الإشارة هنا إلا انه مثل هذه العقود تتجسد في إطار نشاطات السياحة والصحة بصورة عامة[2]

المطلب الثالث: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

تكمن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر فيا يلي:

- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول النامية مصدر رئيسي من مصادر التمويل الخارجي خاصة بالنسبة للدول التي لا تملك أي مداخيل من مصادر طبيعية واقتصادياتها تعتمد على الاستدانة من العالم الخارجي فقط؛
- يعمل الاستثمار الأجنبي المباشر على الدفع من قدرة التنافسية لاقتصاد البلد المضيف ويظهر ذلك في مدى ارتفاع الصادرات وتراجع الواردات وكذلك يعتبر مصدرا من مصادر العملة الصعبة مما يساهم في معالجة الخلل في ميزان المدفوعات؛
- مساهمة المشروع في تحقيق فوائد مشتركة له وللدولة المضيفة، سواء عن طريق الاستخدام الفاعل لمواردها أو مقابل تحقيق أرباح بينية سواء للمستثمر أو للدولة المضيفة بحيث تحقق في النهاية تحركا ملحوظا في عجلة الاقتصاد؛

[1]-عطا الله بن مسعود، مرجع سبق ذكره، ص ص 163-164.
[2]- عطا الله بن مسعود، مرجع سبق ذكره، ص ص163-164.

- لا يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مجرد أداة لتحويل النقد الأجنبي فحسب بل يتعدى ذلك حيث انه يمل على تمويل موارد حقيقية من الخراج تتمثل في المعدات والآلات، الخبرات الفنية والإدارية والتنظيمية والتي يمكن أن تحطم الكثير من العوائق التي في طريق التنمية؛
- لا ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على فرض أعباء ثابتة في صورة فوائد وأقساط على ميزان المدفوعات الخص بالدول المضيفة[1]
- تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في خلق العديد من الوفرات الاقتصادية التي تدفع حركة التصنيع في البلد المضيف، بالإضافة فهي تحفز المنتجين الوطنيين على تطوير أساليبهم الإنتاجية عن طريق محاكاتهم للمستثمرين الأجانب
- ينسب الاستثمار الأجنبي المباشر الفضل في إيقاف عملية استشراف الخبرات الوطنية التي يشكو منها البلد المضيف بما توفره من فرص العمل التي تسعى إليها هده الخبرات خارج البلد

بالإضافة إلى ما سبق ذكره عن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر فانه يوفر فوائد كثيرة للمجتمع والدول ككل حيث يعمل على توفير فرص العمل وبالتالي التخفيض من مستوى البطالة كما انه يساهم في توفير السلع والخدمات للمستهلك المحلي بأقل سعر وبأقل مدة بالمقارنة مع المنتجات المستوردة فضلا عن زيادة الإيرادات العامة من خلال فرض الضرائب على مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر أما على المستوى الخارجي فان الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في اندماج البلد المضيف في الاقتصاد العالمي.[2]

[1]- مختار بونقاب، زواويدلزهاري، أثر المناخ الاستثماري الأجنبي المباشر، (دراسة حالة – الجزائر)، مجلة الدراسات وإدارة الأعمال، عدد1، جانفي 2018، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة-الجزائر.

[2]- المرجع نفسه، ص92.

المبحث الثاني: تفسير حركة الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد حظي الاستثمار الأجنبي المباشر باهتمام كبير من قبل الاقتصاديين الذين قدموا عدة نظريات المفسرة لحركة هذا النوع من الاستثمارات ومن خلال البحث سنتطرق إلى:

- النظريات الاقتصادية المفسرة لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- محددات الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- الآثار الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول: النظريات المفسرة لحركية الاستثمار الأجنبي المباشر

يتناول هذا المطلب تحليلا لبعض النظريات التي يمكن من خلالها تحديد العوامل المؤثرة على الاستثمار الأجنبي المباشر وتشمل هذه النظريات عل كل من:

أولاً: نظرية عدم كمال السوق

تقوم هذه النظرية على عدة افتراضات عند تحليلها لأسباب اتجاه الشركات المتعددة الجنسيات للاستثمار في الدول المضيفة، أولى هذه الافتراضات هي غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية بالإضافة إلى انخفاض المعروض من السلع في تلك الدول.

وحسب نظرية عدم كمال السوق فإن انتقال الشركات المتعددة الجنسية من الاستثمار في الدول الأم إلى الاستثمار في الدول النامية يمكن أن يحدث في كل أو بعض الحالات التالية:

- حالة وجود فروقات أو اختلافات جوهرية في منتجات الشركة متعددة الجنسية بالمقارنة بالشركة الوطنية؛
- تفوق الشركات المتعددة الجنسيات تكنولوجيا؛
- حالة توافر مهارات إدارية وتسويقية وإنتاجية لدى الشركات متعددة الجنسيات على نظيرتها بالدولة المضيفة؛
- قيام حكومات الدول المضيفة بمنح امتيازات وتسهيلات جمركية وضريبية ومالية للشركات متعددة الجنسيات كوسيلة لجذب رؤوس الأموال الأجنبية.[1]

[1]-سعيدي يحي، الاستثمار الأجنبي المباشر، ط1، الأردن، عمان، إثراء للنشر والتوزيع، 2015، ص152.

ثانيا: نظرية الحماية

من أجل تجاوز نقائص الانتقادات الموجهة لنظرية عدم كمال السوق ظهرت نظرية الحماية والتي تعبر عن مجموعة الممارسات الوقائية المتبعة من طرف الشركات متعددة الجنسيات لضمان استمرار احتكارها لكل الابتكارات الحديثة في مجالات الإنتاج والتسويق والإدارة ومنع تسريبها لأطول فترة ممكنة إلى أسواق الدول المضيفة من خلال قنوات أخرى غير الاستثمار الأجنبي المباشر أو عقود التراخيص و الإنتاج وفي هذا المجال يرى

"هود وينج HOOD YOUNG " انه يجب على الشركة المتعددة الجنسية أن تحفظ لنفسها مستوى متفوق يسمح لها بمواجهة مخاطر الاستثمار خارج حدود الوطن، هذا التفوق يكون عادة متمثل في التكنولوجيا المتقدمة التي تمتلكها والذي يحقق لها التميز المطلق بدلا من تصديره أو بيعه للشركات الأخرى في الدول الأجنبية، هذه النظرية تفسر فيها إحدى الاستراتيجيات المتبعة من طرف الشركات المتعددة الجنسيات الاحتكارية الناتجة عن الابتكارات.[1]

ثالثا: نظرية دور حياة المنتج الدولي " Product life-cyhetheory "

من بين روادها ريموند فرنون R.vernon (1996) الذي أكد من خلالها على أهمية التفوق التكنلوجي كأحد محددات الاستثمار الأجنبي المباشر فحسب هذه النظرية تنطوي دورة حياة المنتج الدولي على أربعة مراحل أساسية كما هو موضح في الشكل رقم(1).[2]

[1] المرجع نفسه، ص156.

[2] عبد السلام بوقحف (2001)، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، ص401.

الشكل(01-02) دورة حياة المنتج الدولي

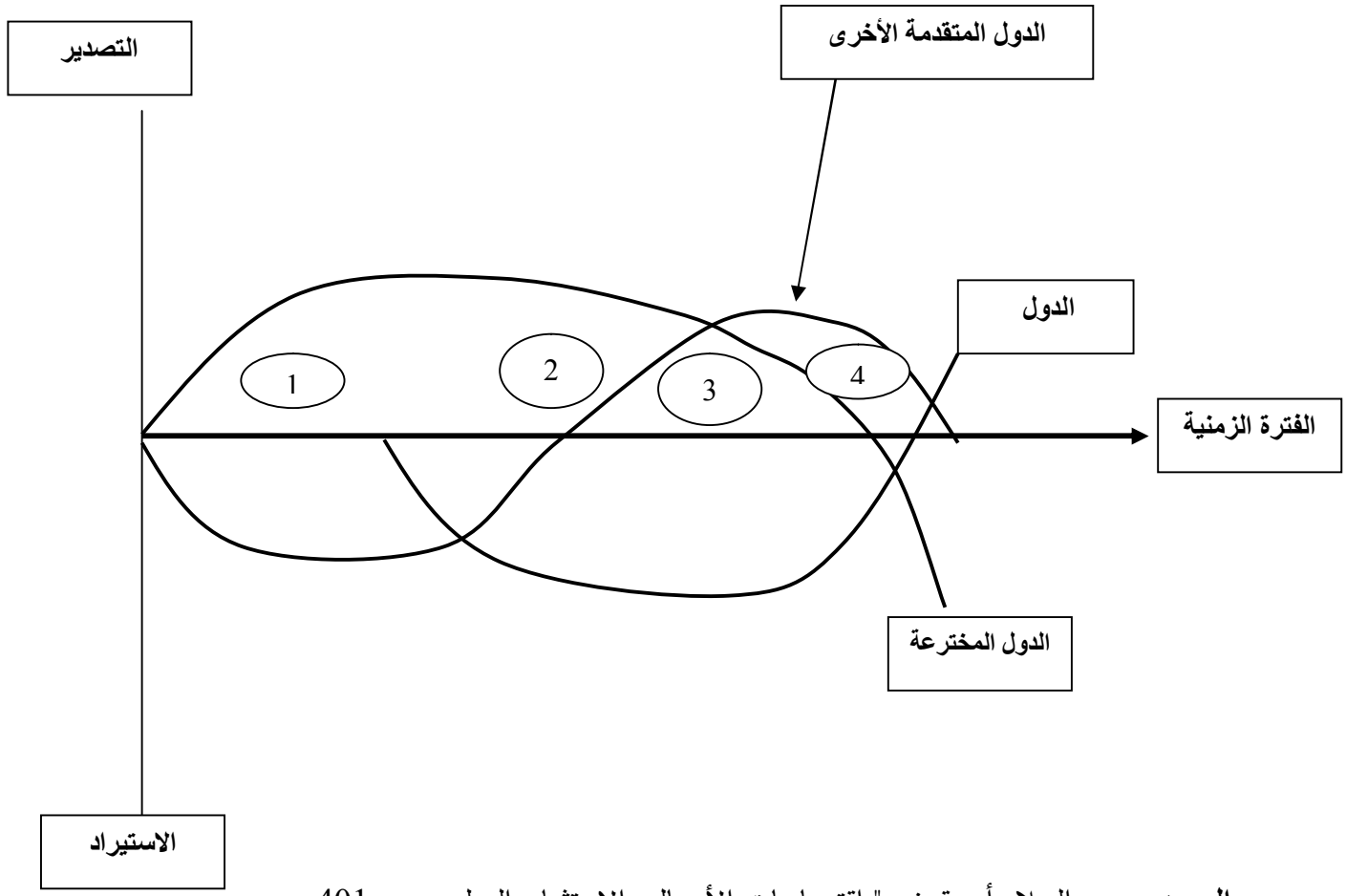

المصدر: عبد السلام أبو قحف " اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، ص 401.

- ✓ **مرحلة التقديم:** تبدأ هذه المرحلة بتواصل إحدى الشركات الاحتكارية الكبرى إلى ابتكار وتطوير منتج جديد وطرحه في السوق.
- ✓ **مرحلة النمو:** تعتبر هذه المرحلة من أهم مراحل حياة المنتج ومن أبرز ملامحها الزيادة السريعة في التجديدات التكنولوجية الإنتاجية والزيادة في حجم الأسواق الداخلية والخارجية.
- ✓ **مرحلة النضج:** تتصف هذه المرحلة بانتشار المنتج بشكل تام بين جميع الشركات المنافسة في ظل استقرار التكنولوجيا المستخدمة في إنتاجه.
- ✓ **مرحلة الانحدار**: تبدأ هذه المرحلة مع توقف الخدمة عند مستوى تعامل ثابتة واتجاهها بعد ذلك إلى الانخفاض.

ومن خلال التحليل السابق يتضح أن الشركات متعددة الجنسيات تفضل إنتاج وبيع السلعة المعنية في سوق وطني طالما أنها تحقق مستويات مرضية من الأرباح أ في حالة انخفاض درجة المنافسة في السوق المحلي بينما تتجه إلى الاستثمار في الدول النامية ناقلة عملياتها الإنتاجية والتسويقية إلى هناك عندما تشتد المنافسة.

رابعا: نظرية الموقع

إن محور اهتمام النظرية هو التركيز على اختيار الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر من طرف الشركات متعددة الجنسيات بمعنى آخر إنها تركز على المحددات المكانية التي تؤثر على قرار الشركات متعددة الجنسيات في الاستثمار في الخارج وكذلك على قرارها الخاص بالمفاضلة بين هذا النوع من الاستثمار أ التصدير ومن أهم محددات المناخ الاستثماري لمعرفة مدى قبول الوجود الأجنبي، الاستقرار السياسي ، مدى ثبات أسعار الصرف ونظام الضرائب أي التكيف مع بيئة الدولة المضيفة بصورة عامة كما أن الإجراءات الحمائية أو ما يسمى بالضوابط التجارية الخارجية والمتمثلة بصورة عامة في القيود المفروضة على التصدير والاستيراد تؤثر هي الأخرى على قرار الشركات متعددة الجنسيات في الاستثمار في الدولة المضيفة بالإضافة إلى العوامل المرتبطة بالتكاليف كالقرب من المواد الأولية ومدى توافر الأيدي العاملة ورؤوس الأموال وكل التسهيلات الإنتاجية الأخرى بالإضافة إلى العوامل التسويقية والحوافز والامتيازات التي تقدمها الدول المضيفة.[1]

خامسا: نظرية الموقع المعدلة

تعود هذه النظرية إلى كل من روبوك وسيموندنس وتعتبر كامتداد لنظرية الموقع فهي تهتم بالعوامل الجغرافية والاقتصادية والسياسية والأعمال بالإضافة إلى عوامل أخرى مرتبطة بالشركة متعددة الجنسية والمنتج وتنظم الاتصال والنقل بين الدول كعوامل مؤثرة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول المضيفة تلخص هذه النظرية إلى أن الاستثمارات الأجنبية تتأثر بثلاث مجموعة من العوامل كما هو موضح في الشكل التالي:

[1]- سعدي يحي ، الاستثمار الأجنبي المباشر، مرجع سبق ذكره، ص161.

الجدول رقم(01–02): العوامل الشرطية والدافعة والحاكمة للاستثمارات الأجنبية

العوامل الشرطية	أمثلة
أ– خصائص المنتج (produt–specific)	نوع السلعة: استخدامات السلعة /درجة الحداثة/جدة السلعة، متطلبات الإنتاج للسلعة(الفنية والمالية والبشرية،خصائص العملية الإنتاجية)
ب – الخصائص المميزة للدولة المضيفة(country–specific)	طلب السوق المحلي، نمط توزيع الدخل، مدى توافر الموارد الطبيعية والبشرية، مدى التقدم الحضاري(–tech culturel)،خصائص البيئة السياسية الاقتصادية.
ج– العلاقات الدولية للدول المضيفة مع الدول الأخرى	تظم النقل والاتصالات بين الدول المضيفة،الاتفاقيات الاقتصادية والسياسية التي تساعد على حرية انتقال رؤوس الأموال، المعلومات والبضائع والأفراد والتجارة الدولية.
العوامل الدافعة	
أ– الخصائص المميزة للشركة (firm– specific	مدى توافر الموارد المالية والبشرية والفنية والتكنولوجية، حجم الشركة.
ب– المركز التنافسي	المقدرة النسبية للشركة على المنافسة ومواجهة التهديدات والأخطار التجارية.
العوامل الحاكمة	
أ– الخصائص المميزة للدولة المضيفة	القوانين واللوائح الإدارية، وتظم الإدارة والتوظيف وسياسات الاستثمار، والحوافز الخاصة بالاستثمارات الأجنبية.
ب – الخصائص المميزة للدولة الأم	القوانين واللوائح الإدارية والسياسات الخاصة بتشجيع تصدير رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية،المنافسة وارتفاع تكاليف الإنتاج
ج–العوامل الدولية	الاتفاقات المبرمة بين الدول المضيفة والدولة الأم

	والمبادئ والمواثيق الدولية المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية بصفة عامة

المصدر: عبد السلام بوقحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، ط الأولى،2001، ص405.

المطلب الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

اعتمدت النظرية الاكليتيكية (Dunningl) في وضع وبشكل تفصيلي لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في البلد المضيف وقد عرض التقديم أهم الأفكار الرئيسية بطريقة منهجية من خلال تصنيف الموقع للاستثمار المباشر إلى ثلاثة مجموعات رئيسية والتي نعرضها في الشكل رقم(2).[1]

[1]جبري نورة، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على التنمية الاقتصادية، دراسة قياسية مقارنة بين الجزائر والمغرب للفترة(1996-2014)اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي.

الشكل (02-02): محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

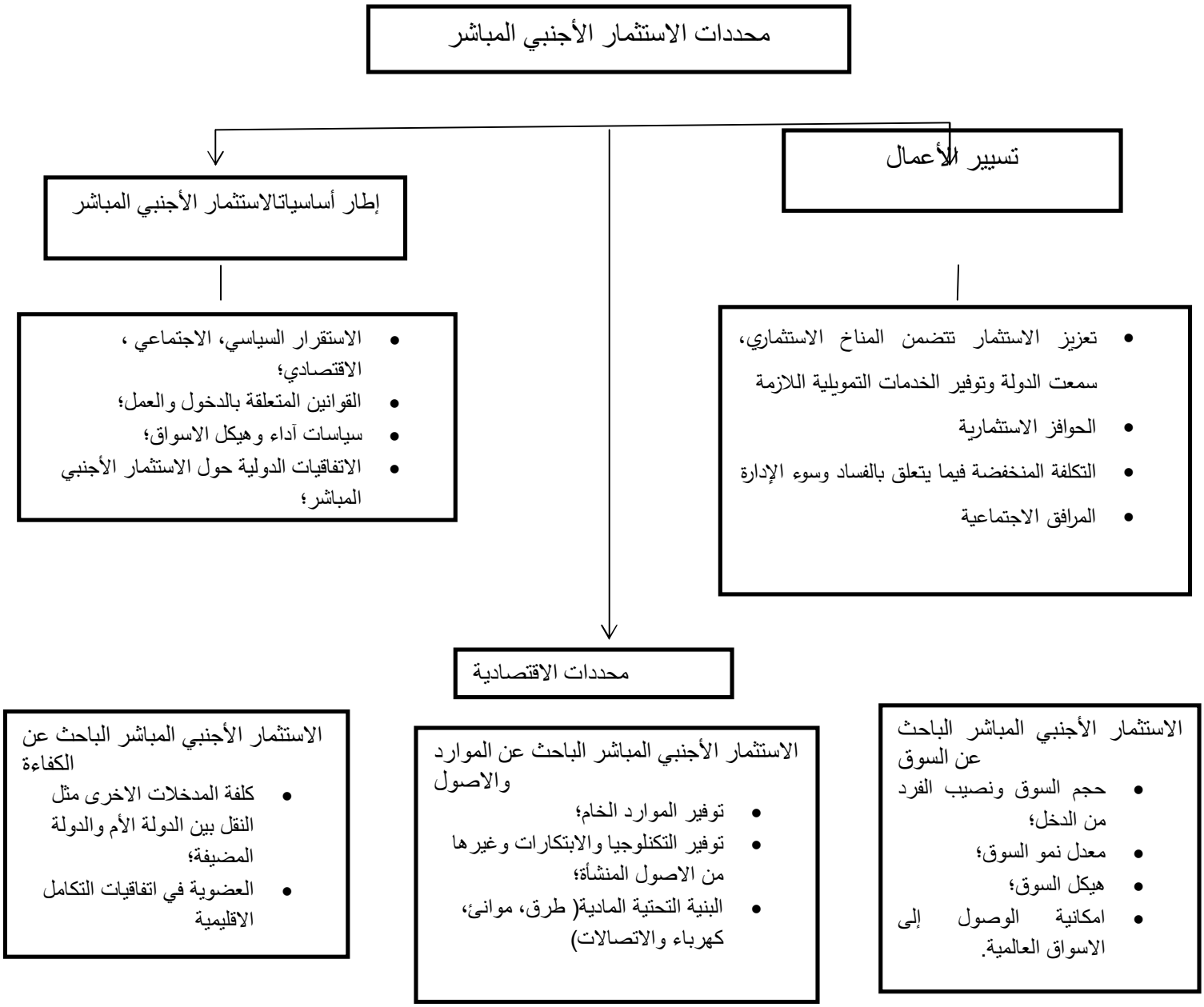

تبين لنا من خلال الشكل رقم(3) ثلاث محددات رئيسية للاستثمار وهي:

أولا: إطار سياسة الاستثمار الأجنبي المباشر

وهو عبارة عن سياسة الاستثمار الأجنبي المباشر والدولة التي يكون لها أثر مباشر على الاستثمارات في البلد المضيف خلال ما يلي:

1- الاستقرار السياسي

إن الاستقرار السياسي وعدم وجود اضطرابات في داخلها من أهم العوامل التي تجذب المستثمر الأجنبي حيث انه كلما كان المناخ السياسي للبلد مستقرا وغير خاضع للتقلبات السياسية كلما كان ذلك في صالح الشركات الاستثمارية الأجنبية في زيادة استثماراتها

2- القوانين والتشريعات المنضمة للاستثمار الأجنبي المباشر

تعد كفاءة النظام القانوني والتشريعي أحد أهم المحددات والشروط الأساسية للاستثمار وتتبع كفاءة النظام القانوني من خلال الشفافية والانسجام بين التشريعات والقوانين المختلفة وبين قوانين الاستثمار

3- معدلات التضخم

إن معدلات التضخم المرتفعة تعد مؤشرا على عدم الاستقرار الاقتصادي وهذا بدوره يخلق مناخا غير مشجع للاستثمار فمعدلات التضخم المرتفعة تؤثر سلبا على النشاط الاستثماري.

4- أسعار الصرف

تعتبر أسعار الصرف العملة المحلية أهم العوامل المشجعة على الاستثمار وان عدم ثبات وتدهور سعر صرف العملة يعد أحد العوامل المعوقة للاستثمار[1]

5- أسعار الفائدة

يرتبط الاستثمار كما هو معلوم بأسعار الفائدة الحقيقية فارتفاع هذه الاخيرة يدفع التكلفة الحقيقية لرأس المال.

6- النظام الضريبي

إن المستثمر الجاد لا تهمه الإعفاءات الضريبية بقدر ما تهمه معقولية النظام الضريبي أي عدم وجود ضرائب ورسوم وازدواجية في الضرائب.[2]

[1]- بن جفال السعيد، دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر في الفترة(2001-2016)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، 2017-2018، ص23.

[2]- نفس المرج سابق الذكر، ص24

ثانيا: تسيير الأعمال

يتضمن الاستثمار الأجنبي المباشر على العديد من المزايا من بينها نقل التكنلوجيا ومهارات وتشجيع المنافسة داخل السوق المحلي وذلك خلق فرص العمل وكل ذلك يؤدي على المدى البعيد إلى رفع إنتاجية السوق المحلي والنمو الاقتصادي والتصدير، لهذا اشتد التنافس بين الدول على جلب الاستثمارات الأجنبية من خلال إزالة الحواجز التي تعيقها ومنح الحوافز والضمانات التي تسهل قدومها، وكانت الجزائر من بين الدول التي وضعت قوانين استثمار وتشريعات قدمت من خلالها ضمانات واسعة للمستثمرين الأجانب والمحليين على حد سواء.[1]

ثالثا– المحددات الاقتصادية

تم تقسيم المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي إلى ثلاثة مجموعات وهي:

1– الباحث عن السوق

من أهم المحددات الخاصة بالموقع التي تهم الشركات متعددة الجنسيات حجم السوق، آفاق نمو السوق، درجة التنمية ونصيب الفرد من الدخل في الدولة المضيفة ذات حجم السوق الكبير، ونمو اقتصادي سريع ودرجة عالية من التنمية ستوفر فرصا أفضل للشركات للاستغلال مزايا الملكية الخاصة بها وتخلق فرص لتحقيق وفرات الحكم.

2– الباحث عن الموارد والأصول

الاختلافات في البنية التحتية مثل النقل ومستوى خدمات الاتصالات والقدرات التكنلوجية المحلية والعالمية وتوفر العمالة الماهرة والأصول الاستراتيجية مثل الأصول التكنلوجية والابتكارات أصبحت محددات هامة في قرار تحديد الموقع بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات.

3– الباحث عن الكفاءة

مزايا تكلفة العوامل وتوفر الموارد الطبيعية والبشرية هي القوة الدافعة وراء الاستثمار الأجنبي المباشر والكفاءة توفر للاستثمار الأجنبي المباشر استخدام المزايا النسبية المتعلقة بانخفاض تكاليف عوامل الإنتاج وكذا عن طريق الزيادة في الإنتاج.[2]

[1]- يسرى نورة، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على التنمية الاقتصادية دراسة قياسية بين الجزائر والمغرب للفترة(1996-2004)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي ، 2015-2016، ص166.

[2]- نفس المرجع السابق، ص165.

المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر

كبر حجم إسهامات الاستثمار الأجنبي المباشر لدولة ما لا يعني بالضرورة إمكانية تحقيق نفس درجة النجاح في دولة ما أو حتى العكس فالأمر يتوقف على عوامل ومتغيرات عديدة وان الممارسات السلبية لإحدى الشركات الأجنبية في دولة ما لا يستلزم بالضرورة تعميم هذه الممارسات على الشركات الأخرى، وفيما يلي نتطرق إلى أهم هذه الآثار:[1]

أولا: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي

وفقا للنظرية الاقتصادية فان زيادة الاستثمار المحلي تؤدي إلى زيادة الدخل (علاقة مضاعف) ومن ثم زيادة معدل النمو والعكس صحيح ونفس الشيء ينطبق على الاستثمار الأجنبي المباشر حيث أن إحدى المشاكل المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر تتمثل في مدى مزاحمة الاستثمار الأجنبي المباشر للاستثمار المحلي في الدول المضيفة، فالنظرية الاقتصادية الكينزية ترى أن زيادة حجم الاستثمار يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني عن طريق أثر المضاعف K وهذا من المتوقع أن يساهم في ارتفاع معدل النمو.

إن هذا الطرح ينطبق هو الآخر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة حيث أن:

I=Id+If

I = تشير إلى حجم الاستثمار الإجمالي في الاقتصاد محل الدراسة؛

Id= تشير إلى حجم الاستثمار المحلي؛

If = تشير إلى حجم الاستثمار الأجنبي المباشر.

ومن المفترض أن يتم تمويل الاستثمار الأجنبي المباشر بواسطة رؤوس أموال أجنبية كما يمكن لجوء المستثمرين الأجانب إلى تمويل استثماراتهم عن طريق الاقتراض من السوق المحلي للدولة المضيفة وبالتالي فان جزءا من المدخلات المحلية يتم توجيهها إلى الشركات الأجنبية الأمر الذي يترتب عليه حرمان المستثمرين المحليين من استثماراتهم.

[1]- بلال بوجمعة، سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر لتحقيق الأهداف الإنمائية، الجزائر دراسة تطبيقية للفترة (1986-2011)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، 2012-2013، ص24.

ثانيا: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على عوائد التقدم التكنولوجي

إن المقصود بالتكنلوجيا جملة من المواد المصنعة والسلع الرأسمالية من الآلات والتجهيزات مع ما يلزمها من أعمال التصميم والتنفيذ إضافة إلى الخبرات والمهارات المتعلقة بالفنون و الإنتاجية والوثائق، الرسومات، برامج التشغيل، تعليمات الصيانة وأعمال التدريب والتعليم ويمنكن اعتبار أن الاستثمار الأجنبي المباشر من بين القنوات الأساسية لنقل التكنولوجيا نظرا لان التكنلوجيا الجديدة قد لا تكون متاحة تجاريا إذ تفرض الشركات صاحبة الاختراع احتكارا على منتجاتها وقد لا تسمح باستخدام عن طريق اتفاقيات التراخيص كما أن التكنلوجيا المنقولة بواسطة الفروع تكون أكثر حداثة من تلك المباعة عن طريق الاتفاقيات ويصاحب الاستثمار الأجنبي المباشر باستخدام تكنلوجيا متقدمة في مجال الإنتاج و الإنتاجية في زيادة الإنفاق على البحوث والتطوير من قبل الشركات القائمة بالاستثمار الأجنبي المباشر حيث أن التغير التكنلوجي يعد بمثابة متغير داخلي وان زيادة رأس الاموال الخاص بما في ذلك رأس مال الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى زيادة مستوى التقدم التكنلوجي للاقتصاد ككل بوصف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه قناة لنقل التكنلوجيا(technologyTrensfar)، نظرا لان التكنلوجيا لا تتضمن العمليات التقنية العملية بل المؤسسية والإدارية ومهارات التسويق، ومن ثم فالمضاعف التكنلوجي(technoiogyspillorer)، من خلال ما يسمى بأثر المضاعف التكنلوجي(technologyMulfiplier) إذ يعمل المضاعف هذا على نشر التكنلوجيا وأساليب الإدارة الحديثة على نطاق واسع، فالتكنلوجيا بغض النظر عن درجة تقدمها وتطورها، تعتبر حجر الأساس في عملية دفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية.[1]

ثالثا: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تمويل التنمية

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر أحد المصادر المهمة لتمويل عملية التنمية في البلدان النامية وخاصة التي تعاني من قصور الموارد المالية، وكذلك التي تعاني من ضعف أنظمتها المالية والتنظيمية فهو يساهم في سد فجوة الموارد المحلية فضلا عن إعطاء الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد استقرارا أكثر للدول المتقدمة له على عكس التدفقات الأخرى يمكن أن يظهر الأثر المباشر على الاستثمار الأجنبي المباشر على صعيد التمويل عندما تخلق الوجه الأول منه تيارا

[1]- بلال بوجمعة، مرجع سبق ذكره، ص28.

لا حقا من الاستثمار اتجاه الدول المتقدمة فرأس المال الخاص يوصف بأنه حذر فإذا نجحت التجربة الأولى فانه يتوسع في دخوله للدولة المضيفة ويدفع بالمستثمر الأساسي بتوسيع استثماراته، كما يشجع الآخرين على ذلك وقد تتداخل الاستثمارات الأجنبية مع المحلية أن شكل الاستثمار الأجنبي المباشر في الدولة المضيفة قاعدة لخلق مناخ مناسب لها.

يعتبر هذا الأثر من أهم آثار الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك على اعتبار أن معظم الدول النامية تعانى نقصا في رؤوس الأموال اللازمة التي لبعث التنمية الاقتصادية بما سبب انخفاض مستويات دخلها ومنه مستويات الادخار، كان الاعتقاد السائد في الدول النامية أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعد وسيلة لتحويل الموارد الاقتصادية من الدول المضيفة إلى الدول مصدر هذا الاستثمارات غير أن واقع الحال يثبت أن معظم الدول النامية أصبحت تتجه وبشكل تنافسي نحو ما أمكن من هذه الاستثمارات فالاستثمار الأجنبي المباشر باتجاه إلى قطاع معين يشكل جزءا مهما من رأس مال المستثمر في هذا القطاع بل وقد يشكل جزءا مهما في الاستثمار الكلي للدولة هكذا تضل الاستثمارات الجديدة في بعض الدول
النامية كالصين وسنغافورة وأقطار أسيوية أخرى ممولة بالأصل من خلال موارد ذات أصل أجنبي.[1]

رابعا: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات

تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات الخاص بالبلد المضيف يمكن أن يتحقق عن طريق عدة قنوات فالأول عن طريق التأثير الايجابي على حساب رأس المال في ميزان المدفوعات الذي تسجل فيه تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر باعتبارها إضافة إليه، وذلك في بداية تدفق هذه الاستثمارات للبلد المضيف (الاثر المباشر والمبدئي)

أما الثاني عن طريق التأثير على الميزان التجاري للبلد المضيف من حيث التوسع في التبادل التجاري (الصادرات والواردات) مع دول العالم الثالث هو التحويلات الخاصة بالأرباح والرسوم الإدارية (الإتاوات ورسوم حقوق الامتياز التي تدفعها الشركة التابعة للشركة الأم مقابل الحصول على حق باستخدام اسم وشعار ونظام الشركة الأم) وغيرها من البنود المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية من البلد المضيف نحو الخارج مما يؤثر سلبا على ميزان المدفوعات.

[1]- بلال بوجمعة، مرجع سبق ذكره، ص29.

فإذا كان الهدف الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر خدمة السوق المحلية للدولة المضيفة عن طريق إنتاج السلع نفسها والخدمات بدلا من العمليات التقديرية من قبل الشركة الأم "الاستثمار الباحث عن الأسواق" فان تأثير هذا النوع من الاستثمارات عل الميزان التجاري غير واضح فمن جهة ستنخفض قيمة وحجم الواردات بسبب إحلال صادرات الشركة الأجنبية بالتصنيع في البلد المضيف كما أن هذا النوع قد يقوم بتصدير منتجاته إلى البلدان المجاورة للبلد المضيف، مما يعني تحسن في الميزان التجاري عن طريق تقليل الواردات وزيادة الصادرات.[1]

في الجهة المقابلة قد تقوم الشركة الأجنبية بالاعتماد على مدخلات الإنتاج بالمواد الخام والمنتجات الوسطية المستوردة من الخارج بدلا من اعتمادا على المدخلات المحلية، مما يعني زيادة الواردات وبالتالي حدوث عجز في الميزان التجاري " أقرب مثال المطاعم الأجنبية العاملة في الجزائر مثلا التي تستورد أغلب مدخلاتها من المصانع الرئيسة في بلد الشركة الأم) كذلك الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الخدمات الذي يتعامل في منتجات غير قابلة للتبادل لتجاري للبلد المضيف لعدم تحقق التبادل التجاري (قطاع الفنادق مثلا) بينما نجد أن الاستثمار الباحث عن الموارد الطبيعية له تأثيرات ايجابية كبيرة على الميزان التجاري نتيجة لقيام الشركة الأجنبية بتصدير المنتجات الأولية إلى البلد الأم والبلدان الأخرى (الشركات العملة في قطاع النفط والمعادن) وأخيرا نجد أن الاستثمار الباحث عن الكفاءة له أيضا تأثيرات كبيرة على الميزان التجاري ولكنها غير محسومة حيث تعتمد درجة تأثير هذا النوع على ميزان المدفوعات على حجم وقيمة الصادرات وواردات الشركة الأجنبية.

إذن لا يمكن الجزم بان الاستثمار الأجنبي المباشر يعمل على تقليص حجم العجز في ميزان المدفوعات للدول المضيفة فقد يعمل على تحسين حساب رأس المال في البداية ولكنه قد يؤثر سلبا على تحسين الحساب نفسه في الأجل المتوسط نتيجة للتعاملات المالية الخارجية للمستثمر الأجنبي كما أن المستثمر الأجنبي قد يزيد من حجم العجز في الميزان التجاري نتيجة لعدم التوازن في حجم وقيم التبادل التجاري.[2]

[1]- بلال بوجمعة، مرجع سبق ذكره، ص29.
[2]- نفس المرجع السابق، ص30.

المبحث الثالث: علاقة الساسة المالية بحركة الاستثمار الأجنبي المباشر

اتبعت السياسة الاقتصادية مجموعة من الاستثمارات العمومية التي جاءت على شكل مخططات تنموية وقد تضمن كل برنامج مجموعة من المحاور حيث سعت كل الدول وبالأخص النامية منها إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تحسين المناخ الذي يؤدي إلى تطوير حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلد المضيف، ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى:

- تطورات السياسة المالية في الجزائر لفترة 2001-2016؛
- واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر لفترة 2001-2016؛

المطلب الأول: تطورات السياسة المالية في الجزائر لفترة 2001-2016

سنتطرق في هذا المطلب إلى مجموعة من البرامج التي ترتكز بشكل كبير على تنمية وتطوير الخدمات العمومية بالإضافة إلى دعم الأنشطة الإنتاجية وهي كالتالي:[1]

أولا: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

هو برنامج الاستثمارات العمومية الذي طرحته السلطات العمومية للفترة 2001-2004 بميزانية أولية تجاوزت 7 مليار دولار وتم الإعلان عنها في افتتاح الندوة الوطنية لإطارات الأمة يوم 26 آفريل 2001 ويهدف هذا البرنامج إلى تفعيل الأنشطة الإنتاجية الفلاحية وتدعيم الخدمات العمومية في مجال النقل، البنية التحتية، الري، التنمية المحلية، تحسين معيشة السكان وتطوير الموارد البشرية.

وقد رصدت السلطات العمومية مبلغ 525 مليار دج(أكثر من 7 مليار دولار) البرنامج موزع حسب الجدول التالي:

[1]- فوزية خلوط، آثار السياسة المالية في دعم الاستثمارات العمومية المنتجة في الجزائر في ظل التطورات الاقتصادية الراهنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة محمد خيضر، 2013-2014، ص181.

الجدول رقم(02-02) التوزيع السنوي للمبالغ المالية المخصصة لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

السنوات	المبالغ المالية(مليار دج)	نسبة المبالغ
2001	205.4	39.12
2002	185.9	35.41
2003	113.2	21.56
2004	20.5	3.90
المجموع	**525**	**100**

المصدر: برنامج الدعم الاقتصادي(2001-2004)، بيان رئاسة الحكومة.

من الجدول نلاحظ كبر حجم المبالغ المخصصة للسنتين 2001 و2002 وهذا من أجل إعطاء دفعة قوية لعملية الإنعاش الاقتصادي، كما أن الظروف التي عاشتها البلاد خلال التسعينيات دفعت السلطات العمومية إلى التعجيل في تنفيذ مشاريع البرامج.

1-ميزات البرامج: أهم ما يميز هذه البرامج هو:

- برنامج الإنعاش الاقتصادي يختلف عن المخططات التي تبنتها الجزائر في ظل الاقتصاد الموجه، حيث أن البرنامج يتنافى وفكرة التخطيط المركزي.
- نجاح البرنامج يعتمد بالضرورة على ضرورة إصلاح القطاع المصرفي والقطاع المالي والاقتصادي والاهتمام بالإصلاح الجبائي وتنظيم الاستثمار.
- لن يؤثر البرنامج على معدلات التضخم باعتبار أن هناك طاقات إنتاجية غير مستغلة وبالتالي الزيادة في الطلب الكلي إضافة إلى أن النمو في الإنتاج يحول دون ارتفاع الأسعار.
- اعد المشروع بناءا على القدرات التمويلية للدولة، حيث تم تنفيذ البرنامج وفقا لقانون المالية التكميلي لسنة 2001.

2–أهداف البرنامج

سطر برنامج الإنعاش الاقتصادي إلى أهداف عملية ونوعية فالعملية تنطلق من إعادة تنشيط الطلب الكلي والتي يجب أن يسايرها دعم للنشاطات المنشئة للقيمة المضافة، ومناصب الشغل عن طريق ترقية مؤسسات الإنتاج الصغيرة والمتوسطة والمستثمرات الفلاحية وأما إعادة الاعتبار للمنشآت القاعدية والتي تسمح بانطلاق النشاطات الاقتصادية.

والأهداف العملية تهدف إلى ثلاثة أهداف ضمان الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر والبطالة، كما يجب تحقيق التوازن الجهوي وإنعاش الاقتصاد الجزائري.[1]

3– القطاع المستفيد من البرنامج

يمتد برنامج الإنعاش الاقتصادي على مدى متوسط الأجل من 2001–2004 ووجه أساس الأنشطة المخصصة لدعم المؤسسات والنشاطات الإنتاجية الفلاحية، تحسين الإطار المعيشي للسكان، تطوير وإعادة تأهيل البنية التحتية، تعزيز المرافق العمومية وتنمية الموارد البشرية، خصص للبرنامج 525 مليار دج درجة تضمن مجموعة من المشاريع يبلغ عددها 16023 مشروع وزعت كما يلي:[2]

الجدول رقم(03–02) مقومات برنامج الإنعاش الاقتصادي(2001–2004)

القطاعات	رخص البرامج بمليار دج					مجموع رخص البرامج %
	2001	2002	2003	2004	2005	
دعم الاصلاحات	30.0	–	–	45.0	8.6	
قطاع الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.0	12.4
قطاع التنمية المحلية	32.4	42.9	35.7	3.0	114.0	21.7
الأشغال الكبرى	93.0	77.8	37.6	2.0	210.4	40.1
قطاع الموارد البشرية	39.4	29.9	17.4	3.5	90.2	17.1

[1]- فوزية خلوط، مرجع سبق ذكره، ص182.
[2]نفس المرجع السابق ، ص 184-185.

المجموع	205.4	185.9	113.2	20.5	525.0	**100**

المصدر: فوزية خلوط، مرجع سبق ذكره، ص ص 183-184.

وتهدف العمليات التي يجب تنفيذها إلى ضمان انطلاق التنمية الاجتماعية ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قطاع الأشغال الكبرى وقطاع التنمية المحلية والبشرية قد حصلا في برنامج الإنعاش الاقتصادي على ما يقارب 80% من المبلغ الإجمالي للمشروع وفي المقابل خصصت السلطات العمومية حوالي 21% من القيمة الإجمالية لبرنامج دعم الإصلاحات وقطاع الفلاحة والصيد البحري.

ثانيا: برنامج دعم النمو الاقتصادي 2005-2009

يهدف هذا البرنامج إلى تثبيت الانجازات المحققة في الفترة السابقة ووضع الشروط المناسبة لنمو مستديم مولد للرفاهية الاجتماعية وتحسين مستوى معيشة السكان ونتيجة لحالة اليسر المالي الذي تشهده الجزائر والناتج عن ارتفاع أسعار البترول تم بعث برنامج دعم النمو الاقتصادي " PCSC " الذي يمتد على فترة الخمس سنوات ابتداء من 2005 إلى غاية 2009 حيث رصدت له ميزانية ضخمة تقدر ب4.202. مليار دج بما يعادل 55 مليار دولار و 57% من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2005، كما تم نفس الفترة بعث برنامج لتطوير مناطق الجنوب بقيمة 432 مليار دج وبرنامج خاص لتنمية مناطق الهضاب العليا بقيمة 668 مليار دج وذلك بهدف خلق توازن جهوي وتعزيز المساواة بين المواطنين من حيث الاستفادة من الجهود التنموية العمومية وكذلك إعداد مناطق فسيحة من التراب الوطني لاستقطاب الاستثمار وتعزيز القدرات الاقتصادية للبلاد.[1]

ويهدف برنامج دعم النمو في جهوده إلى تحسين ظروف معيشة الأفراد بإنشاء حوالي ثلاث مليون وظيفة واستحداث 200000 شركة صغيرة وبناء مليون مسكن وتدعيم قطاع التعليم والصحة وتطوير المنشآت القاعدية حيث تم توزيع المبلغ المخصص لهذا البرنامج على خمس محاور أساسية تمثل مجموع الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى لتحقيقها خلال الفترة (2005-2009) نال منها برنامجي تحسين مستوى معيشة السكان وتطوير البنية التحتية على أثر من 85% من ميزانية البرنامج كما هو موضح في الشكل التالي:

[1]- دلال بن سمية، تحليل أثر السياسة الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013، ص298.

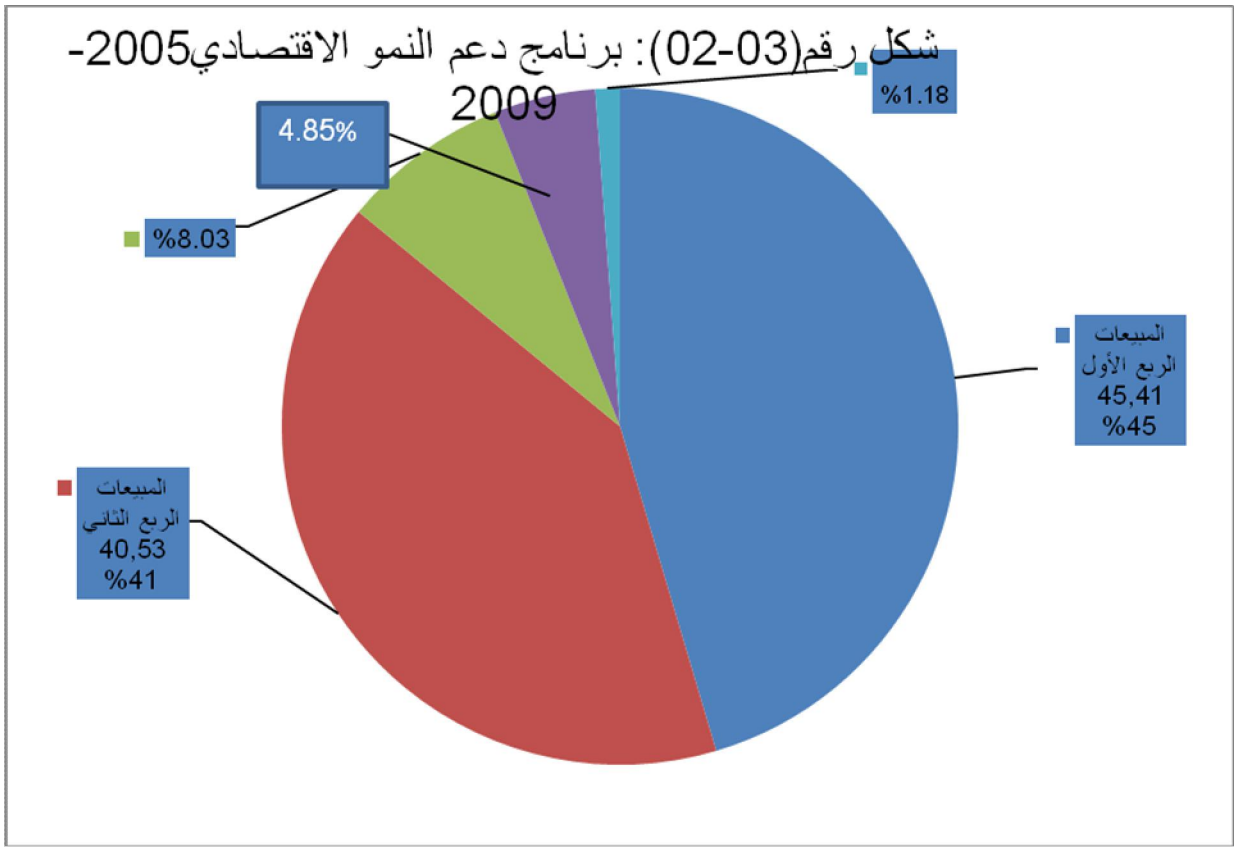

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد علة معطيات الجدول رقم (03-02).

1. برنامج تحسين الظروف المعيشية للسكان استحوذ على 45.41% من ميزانية البرنامج بما يعادل 1908.5 مليار دج ويستهدف الظروف المعيشية للسكان.
2. برنامج تطوير البنية التحتية الرئيسية رصد له 1703.1 مليار دج بما يعادل 40.53% من ميزانية البرنامج ويتضمن من برامج الإنعاش الكبرى.
3. برنامج دعم التنمية الاقتصادية رصد له مبلغ 337.2 مليار دج لدعم وتطوير القطاعات الاقتصادية المنتجة وزيادة الإنتاج في القطاعات خارج المحروقات.
4. برنامج تحديث الخدمات العمومية خصص له مبلغ 203.9 مليار دج لعصرنة الخدمات العمومية وإصلاح الإدارات العامة.[1]

[1]- دلال بن سمية،مرجع سبق ذكره، ص299.

5. برنامج تطوير تكنلوجيا المعلومات والاتصالات تم رصد له مبلغ 50 مليار دج لتطوير تكنلوجيا المعلومات والاتصالات وذلك بغرض تسريع وتيرة مسار الاندماج في مجتمع المعلومات والمعارف العالمية.[1]

ثالثا: برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)

تضمن هذا البرنامج الخماسي للتنمية عملية توطيد النمو الاقتصادي من خلال مواصلة ديناميكية دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة السابقة بتخصيص مبلغ 21214 مليار دج أي 218 مليار دولار خلال الفترة (2010-2014) وعموما يتكون البرنامج من جزئين:

الأول: برنامج جاري أي استعمال المشاريع الجارية بمبلغ 9680 مليار دج أي ما يعادل 130 مليار دولار

الثاني: برنامج جديد أي الانطلاق في مشاريع جديدة وذلك عن طريق تخصيص مبلغ 11534 مليار دج أي ما يعادل 156 مليار دولار.

ونوضح التوزيع القطاعي للمبلغ الإجمالي لهذا البرنامج في الجدول التالي:

الجدول رقم(04-2):التوزيع القطاعي لبرنامج تطوير النمو الاقتصادي كل باب خلال الفترة (2010-2014)

المبالغ: مليار دج

القطاعات	المبلغ	النسبة%
أولا: المحور المتعلق بالمنشآت الأساسية منها: - التربية الوطنية، التعليم العالي والتكوين المهني، الصحة، السكن، قطاع المياه، التضامن الوطني، الشباب والرياضة، المجاهدين، الشؤون الدينية، النقل، الثقافة والاتصال.	10122	49.59
ثانيا: المحور المتعلق بالمنشآت الأساسية منها:	6448	31.59

[1] نفس المرجع السابق، ص299.

الأشغال العمومية، النقل، تهيئة الإقليم والبيئة.		
ثالثا: المحور المتعلق بتحسين الخدمة العمومية منها: – الجماعات المحلية والأمن الوطني والحماية المدنية، العدالة، قطاع المالية، قطاع التجارة، ادارة العمل.	1666	08.16
رابعا: المحور الخاص بالتنمية الاقتصادية منها: –الفلاحة والصيد البحري، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إنعاش وتحديث المؤسسات العمومية، إنشاء 80 منطقة صناعية وكذا تعزيز قدرات التقيس الصناعي.	1566	07.67
سادسا: المحور المتعلق بالبحث العلمي والتكنلوجيا الجديدة للاتصال منها: – تطوير البحث العلمي، التجهيزات الموجهة لتعليم الإعلام الآلي	250	01.22
مجموع برنامج توطيد النمو الاقتصادي	20412	%100

المصدر: بن جفال السعيد، مرجع سبق ذكره، ص33.

من خلال الجدول نلاحظ جهود الدولة المتبقية من أهمية المحافظة على رفاهية السكان ودلك بتخصيص مبلغ 10122 مليار دج لكل القطاعات الخاصة بالاهتمام بالموارد البشرية من صحة وتعليم، وتعليم عالي، تعليم والتكوين المهني، السكن، الطاقة، قطاع المياه، التضامن ...إلخ إضافة إلى ذلك تم تخصيص مبلغ 6448 مليار دج أي نسبة 31.59% من المبلغ الإجمالي

وتحسين الطرق وإنشاء السدود ودعم المنشآت النقل والسكن والسكك الحديدية والنقل البحري والجوي.

كما خصصت الدولة ما يعادل 08.16% من المبلغ الإجمالي لهذا البرنامج أي ما يقدر ب 1666 مليار دج لتعزيز الأمن وقطاع العدالة إضافة إلى تحسين قطاع المالية وهياكل الخزينة والضرائب وأولت الدولة الاهتمام بعملية دعم مشاريع التنمية الاقتصادية من فلاحة، صيد بحري والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمبلغ مخصص لها قدر ب 15666 مليار دج ما نسبته 07.67% من إجمالي المبلغ.

وأخيرا خصص البرنامج فيمكننا من إدراج بعض نتائج البرنامج في النقاط التالية:

- ارتفاع حجم الصادرات خارج المحروقات بنسبة 25.77% حيث بلغت 1.22 مليار دولار بنسبة 2011 مقابل 0.97 مليار دولار سنة 2010.
- بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2001 عتبة 642913 مؤسسة، تساهم في توفير 1676196 منصب عمل.
- انخفاض نسبة البطالة التي وصلت سنة 2012إلى9.7% وارتفاع نسبة التشغيل بطبيعة الحال.
- ارتفاع عدد المشاريع من خلال إقبال الشباب على الاستثمار في العديد من المجالات عن طريق أجهزة دعم التشغيل ويقابله ارتفاع عدد الاستثمارات.[1]

رابعا: برنامج خماسي للنمو 2015 – 2016

خلال الفترة(2015–2016) تم إطلاق البرنامج الخماسي للنمو الذي يعتبر مكمل للبرنامج السابق وقد بدأ تنفيذه بداية من 2015 وقد خصص لهذا البرنامج مبلغ مالي قدر ب 22100 مليار دج أي ما يعادل 280 مليار دولار.

1–أهداف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

كان من وراء إطلاق البرنامج الخماسي للنمو تحقيق الأهداف التالية:

[1]بوستة زكية، انعكاس تغير أسعار النفط على السياسة المالية والسياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة(200-2016)، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017-2018، ص33-34.

- تحقيق النمو الاقتصادي مناصب الشغل؛
- تنويع الاقتصاد ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات؛

2-تطور الإيرادات العامة في الجزائر

عرفت الإيرادات العامة في الجزائر في الفترة 2015-2016 انخفاضا والجدول التالي يوضح ذلك.[1]

الجدول رقم(05-02): تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2015-2016

السنوات	2015	2016
إيرادات المحروقات	2373.5	1781.1
معدل النمو السنوي لإيرادات المحروقات %	-42.75	-33.26
إيرادات خارج المحروقات	2729.6	3661.1
معدل النمو السنوي للإيرادات خارج المحروقات%	14.61	16.29
مجموع الإيرادات العامة	5103.1	5042.2
معدل النمو السنوي للإيرادات العامة	-12.06	-1.2

نلاحظ من خلال الجدول أن الإيرادات العامة في انخفاض إذ انتقلت من 5103.1 مليار دج سنة 2015 لتصل إلى 5042.2 مليار دج سنة 2016 تمثل إيرادات المحروقات حوالي 41% من مجموع الإيرادات العامة إذ انتقلت من 2373.3 مليار دج في 2015 إلى 1781.1 مليار دج سنة 2016 وهذا راجع إلى انخفاض أسعار النفط.

تمثل الإيرادات خارج المحروقات النسبة الأكبر في مجموع الإيرادات العامة بحوالي 59% إذ انتقلت من 2729.6 مليار دج سنة 2015 إلى 3291.1 مليار دج سنة 2016.

[1]- بن جفال سعيد، مرجع سبق ذكره، ص40.

3-تطور النفقات العامة في الجزائر

في ظل تراجع أسعار النفط وانخفاض الإيرادات العامة سعت الجزائر في الفترة 2015-2016 إلى الاستغلال الأمثل للموارد وتشديد النفقات العامة وهذا بالاعتماد عل سياسة مالية انكماشية والجدول التالي يوضح ذلك.[1]

الجدول رقم(06-02): تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2015-2016

السنوات	2015	2016
نفقات التسيير	4617.0	4591.4
معدل النمو السنوي لنفقات التسيير%	2.83	-0.55
نفقات التجهيز	3039.3	2792.2
معدل النمو السنوي لنفقات التجهيز%	17.94	-8.84
مجموع النفقات العامة	7656.3	7383.6
معدل النمو السنوي للنفقات العامة %	8.83	-3.69

تمثل نفقات التسيير مجموع النفقات العامة بحوالي 41% إذ انتقلت من 4617.0 مليار دج سنة 2015 لتصل إلى 4591.43 مليار دج سنة 2016.

تمثل نفقات التجهير من مجموع النفقات العامة بحوالي 59% إذ انتقلت من 3039.3 مليار دج سنة 2015 لتصل إلى 2792.2 مليار دج سنة 2016.

المطلب الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر لفترة 2001-2016

انتهجت الجزائر في إطار سياستها الحكومية الهادفة إلى تشجيع تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة مجموعة من الإصلاحات الهيكلية، ومنه سنتناول في هذا المطلب ما يلي:

أولا: مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر لفترة 2001-2006

أصدرت الجزائر مجموعة من القوانين التي تضمنت الامتيازات والحوافز الضريبية للمستثمرين الأجانب.

[1]- بن جفال سعيد، مرجع سبق ذكره، ص40.

1- الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر

بعد إدراك الجزائر أهمية القطاع الخاص بادرت إلى ترقية وفتح المجال أمامه وتشجيعه لاسيما الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك من خلال إصدار جملة من القوانين والإجراءات التنظيمية التي تهدف إلى تحسين مناخ الاستثمار وتشجيع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره أداة ضرورية تساهم في تحقيق ونقل التكنلوجيا وتوفير فرص العمل.

- **قانون الاستثمار لسنة 2001**

تم إصدار قانون الاستثمار لسنة 2001 بموجب الأمر الرئاسي رقم03/01 الصادر في 08 أوت 2001 ويتعلق بترقية وتطوير الاستثمارات ومسايرة التحولات والمتسارعة دوليا وقد أكد هذا القانون النقاط التالية:

- توسيع نطاق الاستثمار ليشمل أصول في إطار استحداث نشاطات جديدة أو توسيع قدرات الإنتاج القائمة والمساهمة في رأس مال المؤسسة يكون بشكل نقدي أو عيني إضافة إلى توسيع المجال ليشمل المساهمة في الأنشطة الاستثمارية في إطار الخصخصة الكلية والجزئية.[1]
- ضمان استمرارية العمل وفق أرضية معروفة مسبقا لا تعرف التغيرات المفاجئة أي استقرار التشريع.
- يضمن القانون تسهيلات ومزايا عامة، تنقسم إلى المزايا في إطار النظام العام مثل الإعفاءات الجمركية للتجهيزات المستوردة والتي تدخل مباشرة في العملية الإنتاجية وإلى المزايا في إطار النظام الاستثنائي كتلك المتعلقة بالاستثمارات التي تنجز في مناطق ترغب الدولة في تطويرها أهم القوانين الاستثمارية لسنة 2001 بالنظام العام المطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في إطار النشاطات الاقتصادية المنتجة كما اهتم

[1]- با محمد نفيسة، تحليل جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر أو تطبيق مقاربة OCI، مذكرة للحصول على شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة وهران2، 2015-2016، ص115.

بمنح الحوافز التي تعمل على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وتطويره بما يدعم الاستثمار المحلي والتنمية الاقتصادية.

- **قانون الاستثمارات لسنة 2006**

ظهر هذا القانون بموجب الأمر رقم 06/ 08 الصادر في 15 جويلية 2006 كتعديل وتنمية للأمر رقم 03/01 والمتعلق بتطوير الاستثمار، يهدف إلى تشجيع الاستثمارات الوطنية والأجنبية لإنتاج السلع والخدمات في القطاعات الإنتاجية والخدمية.

منح هذا القانون لكل مستثمر مهتم بالاستثمار في الجزائر ضمانات بعدم المساس بالامتيازات المتحصل عليها وإمكانية تحويل رؤوس الأموال المستثمرة والعائدات الناتجة عنها والمعاملة المماثلة لكل المستثمرين بالإضافة إلى وجود تغطية لهذه الاستثمارات من خلال المعاهدات والاتفاقيات الثنائية أو المتعددة الأطراف لتشجيع وحماية الاستثمارات.[1]

- **قانون الاستثمار لسنة 2016**

تم إصدار قانون الاستثمار بموجب الأمر الرئاسي رقم 16-09 المؤرخ في 03 أوت 2016 والمتعلق بترقية الاستثمار الذي يهدف إلى تحديد النظام المطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المبرمجة في النشاطات الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات وأهم ما جاء في هذا القانون فيما يخص تشجيع الاستثمار لذكر ما يلي:

- منح مزايا استثنائية للاستثمارات التي تمثل أهمية خاصة للاقتصاد الوطني؛
- المساواة بين الطرف الوطني والأجنبي فيما يخص الحقوق والواجبات المرتبطة باستثماراتهم؛
- منح ضمانات إضافية للمستثمر الأجنبي؛
- إمكانية اللجوء إلى التحكيم في حالة نشوء خلاف بين المستثمر الأجنبي والدولة الجزائرية يتسبب فيه المستثمر؛
- حديث تحويل رؤوس الأموال والعائدات الناجمة عنه؛
- الإبقاء على حق الشفعة 49-51% بالنسبة للاستثمارات الأجنبية.

[1]- بن جفال سعيد، مرجع سبق ذكره، ص116.

2–الإطار المؤسساتي للاستثمار.

ومن أجل تجسيد عملية التوجه نحو تدعيم وتطوير الاستثمار استحدثت القانون الجديد الهيئات التالية:[1]

- **الوكالة الوطنية للاستثمار ANDI**

تأسست بمقتضى الأمر الرئاسي رقم 03/01 والمتعلق بتطوير الاستثمار لتحل محل الوكالة الوطنية لترقية وتدعيم الاستثمار APSI، وذلك في 20 أوت 2002 وهي مؤسسة ذات طابع إداري تعنى بخدمة المستثمرين الوطنيين والأجانب على حد سواء.

وتعتبر هذه الوكالة الأداة الأساسية للتعريف بفرص الاستثمار القائمة في الجزائر والترويج لها واستقطاب رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية المباشرة وترتبط أساسيا وبصفة مباشرة برئاسة الحكومة ومهمتها تسهيل وتبسيط إجراءات الاستثمار إلى أقصى الحدود الممكنة، وكذا التعريف بفرص الاستثمار في الجزائر، كما أنها تجسد برنامج الإصلاح الاقتصادي وتحرير الاستثمارات الوطنية والأجنبية من خلال مساعدة المستثمرين على انجاز مشاريعهم وتوفير كل المعطيات لهم خاصة إذا ما تعلق الأمر بالمحيط الاقتصادي ومناخ الاستثمار والعمل على تطوير وترقية مجالات وأنماط جديدة ينطوي عليها الاستثمار، وذلك من خلال المهام التالية:

- تزويد المستثمر بكل الوثائق الإدارية الضرورية لانجاز الاستثمار؛
- تبليغ المستثمر بقرار منحه المزايا المطلوبة أو رفض منحه إياها؛
- ترقية الاستثمارات وتطويرها واستقبال المستثمرين الأجانب والمحليين ومساعدتهم؛
- تسهيل الإجراءات التأسيسية للمؤسسات وتجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشباك الوحيد اللا مركزي؛
- منح المزايا المرتبطة بالاستثمار وتسيير صندوق دعم الاستثمار الذي هو عبارة عن حساب تخصيص خاص أقره القانون الجديد يوجه للتكفل بتمويل مساهمة الدولة في كلفة المزايا

[1]- دلال بن سمينة، تحليل أثر السياسة الاقتصادية على تمويل الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، 2012-2013، ص343.

الممنوحة للاستثمارات وخاصة النفقات المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لانجاز الاستثمار؛

- التأكد من احترام الالتزامات التي يعهد بها المستثمر خلال مدة العقد.[1]

- **المجلس الوطني للاستثمار CNI**

وهي عبارة عن جهاز رسمي للاستثمار، يشرف عليه رئيس الحكومة مكلف أساسا بما يلي:

- اقتراح التدابير اللازمة لتطوير الاستثمارات، وهذا بوضع إطار عام لخطة الاستثمارات طبقا لما تحدده المادة الأولى من الأمر 03/01؛
- إبداء موافقته الإلزامية في ما يخص الاتفاقيات التي تبرمها الوكالة الوطنية لتشجيع الاستثمارات لحساب الدولة والاستثمارات لحساب الدولة والمستثمر، كما يحدد المزايا التي تستفيد منها الاستثمارات التي يمنحها التشريع الجديد ويفصل فيها؛
- دراسة طلبات منح المزايا بعد التحقق من توفر الشروط اللازمة لذلك وإصدار القرار بمنح هذه المزايا؛
- رفع تقارير إلى مصالح الحكومة تتضمن اتجاهات الاستثمار وتنميته والتدابير الضرورية لدعمه وتشجيعه ودراسة الصعوبات التي تواجه المستثمرين واقتراح الحلول المناسبة؛
- إبداء رائيه في المسائل التي تحال إليه من طرف الجهات المعنية بالاستثمارات فيما يخص تفسير أغراض قانونية تعنى بالاستثمارات كما يتلقى اقتراحات المستثمرين الأجانب وبحثها وتقديم توصيات إلى مصالح الحكومة من أجل دراستها واتخاذ القرار بشأنها.[2]

ثانيا: المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر لفترة 2001-2016

في ظل سباق الدول على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لجأت الجزائر إلى تحسين أداء المؤشرات الرئيسية التي تعكس التوازن الاقتصادي الكلي وهذه المؤشرات تتمثل أساسا في النمو الاقتصادي والتضخم والبطالة وميزان المدفوعات.

[1]- دلال بن سمينة، مرجع سبق ذكره، ص 343.
[2]- دلال بن سمينة، مرجع سبق ذكره، ص 345.

1- تطور المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر لفترة 2001-2004

شهدت المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر لفترة 2001-2004 تحسن ملحوظ ويرجع هذا التحسن إلى الانتعاش الذي عرفته أسعار النفط والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم(07-02): تطور المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر لفترة 2004/2001

السنوات / المؤشرات الاقتصادية	2001	2002	2003	2004
معدل النمو%	2.1	4.7	6.9	5.2
معدل التضخم%	4.2	1.4	2.6	3.53
معدل البطالة%	27.3	25.7	23.7	17.7
ميزان المدفوعات مليار دج	6.19	3.66	7.47	9.2

نلاحظ من خلال الجدول أن معدلات النمو عرفت تذبذبا حيث سجلت ما نسبته 2.1% سنة 2001 لتنتقل إلى 5.2% سنة 2004 كما عرفت سنة 2003 اعلى إرتفاع للنمو في هذه الفترة بنسبة 6.9%

كما عرفت معدلات التضخم تذبذبا إذ انتقلت من نسبة 4.2% سنة 2001 إلى 3.54% سنة 2004 كما شهدت سنة 2002 أعلى انخفاض بنسبة 1.4%[1]

أما معدلات البطالة فشهدت انخفاض اذ انتقلت من نسبة 27.3% سنة 2001 إلى نسبة 17.7 %سنة 2004

كما نلاحظ أيضا تسجيل فائض في ميزان المدفوعات إذ انتقلت من 6.19 مليار دولار سنة 2001 إلى 9.25 مليار دولار سنة 2004 كما شهدت سنة 2002 أعلى انخفاض قدر ب 3.66 مليار دولار.

[1] بن جفال سعيد، مرجع سبق ذكره.

2-تطور المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر لفترة 2005-2009

شهدت المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر في لفترة 2005-2009 تحسن ملحوظ بالنسبة للبطالة وميزان المدفوعات باستثناء معدلات النمو التي شهدت انخفاض وارتفاع في معدلات التضخم والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم(08-2): تطور المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر لفترة 2005-2009

السنوات / المؤشرات الاقتصادية	2005	2006	2007	2008	2009
معدل النمو	5.1	2.0	3.0	2.4	1.6
معدل التضخم	1.38	2.51	3.68	4.85	5.74
معدل البطالة	15.3	12.3	11.8	11.3	10.2
ميزان المدفوعات مليار دولار	16.94	17.73	29.55	36.99	3.86

نلاحظ من خلال الجدول أن معدلات النمو في انخفاض إذ انتقلت من نسبة5.1% سنة 2005 إلى1.6% سنة 2009

أما معدلات التضخم فشهدت ارتفاعا إذ انتقلت من نسبة 1.38% سنة 2005 إلى نسبة 5.74% سنة 2009 [1]

أما بخصوص ميزان المدفوعات فسجلت فائض سنة 2005 إذ انتقلت من 16.94 مليار دولار إلى 39.99 مليار دولار سنة 2008 أما سنة 2009 فشهدت أعلى انخفاض قدر ب 3.85 مليار دولار.

3-تطور المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر لفترة 2010-2014

شهدت المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال هذه الفترة 2010-2014 تذبذب في النمو والتضخم أما البطالة فقد شهدت حالت استقرار أما بخصوص ميزان المدفوعات فقد عرف في السنة الخيرة عجزا والجدول التالي يوضح ذلك:

[1]- بن جفال السعيد، مرجع سبق ذكره، ص53-54.

الجدول رقم(09-02): تطور المؤشرات الاقتصادية الكلية لفترة 2010-2014

السنوات / المؤشرات الاقتصادية	2010	2011	2012	2013	2014
معدل النمو %	3.6	2.9	3.4	2.8	3.8
معدل التضخم%	3.91	4.52	8.89	3.26	2.92
معدل البطالة %	10	10	11	9.8	10.6
ميزان المدفوعات مليار دولار	15.32	2.14	12.05	0.13	-9.88

- نلاحظ من خلال الجدول أن معدلات النمو شهدت تذبذبا إذ انتقلت من نسبة 3.6% سنة 2010 إلى نسبة 3.8% سنة 2014
- أما معدلات التضخم فشهدت تذبذبا إذ انتقلت من نسبة 3.91% سنة 210 إلى نسبة 2.92% سنة 2014 بينما بلغت سنة 2012 أعلى قيمة لها بنسبة 8.89%
- أما بخصوص معدلات البطالة فشهدت استقرار إذ انتقلت من نسبة 10% سنة 2010 إلى نسبة 10.6% سنة 2014[1]
- كما شهد ميزان المدفوعات انخفاض إذ انتقل من 15.32 مليار دولار سنة 2010 إلى 0.13 مليار دولار سنة 2013 مع تسجيل حالة عجز سنة 2014 بمبلغ 9.88 مليار دولار.

4-تطور المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر بفترة 2015-2016

شهدت المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر في الفترة 2015-2016 انخفاض في النمو والبطالة ارتفاع في معدلات التضخم أما ميزان المدفوعات فقد شهد عجز في هذه الفترة ويرجع سبب ذلك إلى انخفاض أسعار النفط والجدول التالي يوضح ذلك:

[1]- بن جفال السعيد، مرجع سبق ذكره، ص 55.

الجدول رقم(10-02): تطور المؤشرات الاقتصادية الكلية لفترة 2015-2016

السنوات / المؤشرات الاقتصادية	2015	2016
معدل النمو	3.7	3.3
معدل التضخم	4.78	6.4
معدل البطالة	11.2	10.5
ميزان المدفوعات مليار دولار	-27.53	-26.03

- نلاحظ من خلال الجدول انخفاض غي معدل النمو إذ انتقل من نسبة 3.7% سنة 2015 إلى نسبة 3.3% سنة 2016.
- أما معدلات التضخم فشهدت ارتفاع إذ انتقلت من نسبة 11.2% سنة 2015 إلى نسبة 10.5% سنة 2016.
- أما ميزان المدفوعات فقد شهد عجز قدره 27.53 مليار دولار سنة 2015 و26.03 مليار دولار سنة 2016.[1]

ثالثا: تطور حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر لفترة 2001-2016

عملت الجزائر في الفترة 2001-2016 على بذل مجهودات كبيرة لتحسين مناخ الاستثمار وذلك بهدف الرفع من مستوى تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة[2]

1-تطور حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر لفتر(2001 – 2004)

شهدت الجزائر في الفترة " 2001 – 2004 " انخفاض في حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والجدول التالي يوضح ذلك:

[1]- بن جفال السعيد، مرجع سبق ذكره، ص56

- [2]نفس المرجع ، ص57.

الجدول رقم(11-02): تطور حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر للفترة (2001 – 2004)

السنوات / المبالغ	2001	2002	2003	2004
حجم التدفقات الواردة (مليار دج)	1196	1065	634	882
معدل النمو السنوي للتدفقات %	76.58	-12.30	-67.98	28.11

نلاحظ من خلال الجدول أن حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر قد سجل أدنى قيمة له سنة 2003 بقسمة 634 مليون دولار، بينما سجل أعلى قيمة له سنة 2001 بقيمة 1196 مليون دولار وهذا الارتفاع راجع إلى دخول العديد من الشركات العملاقة منها شركة الأوروسكوم المصرية، كما أن حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الفترة عرف انخفاض إذ انتقل من قيمة 1196 مليون دولار سنة 2001 إلى 882 مليون دولار سنة 2004

إن النتائج المسجلة في حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تتعارض مع السياسة التوسعية المعتمدة في الفترة 2001-2004 حيث لم تكن فعالة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر.

2- تطور حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر2005-2009

شهدت الجزائر في الفترة 2005 – 2009 ارتفاع في حجم التدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم(12-02): تطور حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 2005 – 2009.

السنوات / المبالغ	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**
حجم التدفقات الواردة	**1081**	**1795**	**1662**	**2594**	**2761**

معدل النمو السنوي للتدفقات الواردة	**18.40**	**39.77**	**-8**	**35.92**	**6.04**

نلاحظ من خلال الجدولان حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر قد سجل أدنى قيمة له سنة 2005 بقيمة 1081 مليون دولار بينما سجل أعلى قيمة له سنة 2009 بقيمة 2761 مليون دولار، وهذا الارتفاع ناتج عن إصدار قانون الاستثمار رقم 06-08 المعدل والمتمم للأمر 01-03 كما أن حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الفترة عرف تزايد إذ انتقل من قيمة 1081 مليون سنة 2005 إلى 2761 مليون دولار سنة 2009[1]

إن النتائج المسجلة في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر تتوافق مع السياسة المالية التوسعية المعتمدة في الفترة 2005-2009 حيث كانت فعالة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر.

4-تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر لفترة 2010-2014

شهدت الجزائر في الفترة (2010-2014) تذبذب في حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم(13-02): تطور حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر لفترة 2010-2014

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
حجم التدفقات الواردة	2301	2580	1499	1693	1507
معدل النمو السنوي للتدفقات الواردة %	-19.99	10.81	-72.11	11.45	-12.34

[1]- بن جفال السعيد، مرجع سبق ذكره، ص 58.

نلاحظ من خلال الجدول أن حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر قد سجل أدنى قيمة له سنة 2012 بقيمة 1499 مليون دولار وهذا الانخفاض يعود إلى الإجراءات الجديدة للقوانين المالية التكميلية لسنة 2009 و2010 خاصة قاعدة الشفعة 49-51% التي أثارت تحفظات الكثير من المستثمرين الأجانب بينما سجل أعلى قيمة له سنة 2011 بقيمة 2580 مليون دولار كما أن حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الفترة عرف تذبذب إذ انتقل من قيمة 2301 مليون دولار سنة 2010 ليصل إلى قيمة 1507 مليون دولار سنة 2014.[1]

كما أن النتائج المسجلة في حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تتعارض مع السياسة المالية التوسعية المعتمدة في الفترة (2010-2014) حيث لم تكن فعالة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر.

5- تطور حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر لفترة 2015-2016

شهدت الجزائر خلال هذه الفترة 2015-2016 ارتفاع حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم(14-2): تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر لفترة 2015-2016

السنوات	2015	2016
حجم التدفقات الواردة (مليار دج)	584	1546
معدل النمو السنوي للتدفقات الواردة%	-158	62.22

نلاحظ من خلال الجدول أن حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر قد سجل أدنى قيمة له سنة 2015 بقيمة 584 مليون دولار وهذا الانخفاض راجع أيضا إلى القوانين المالية التكميلية لسنة 2009 و 2010 وانخفاض أسعار النفط بينما سجل أعلى قيمة له سنة 2016 بقيمة 1546 مليون دولار، وهذا الارتفاع يكون نتيجة إطلاق قانون الاستثمار الأمر رقم 16-09 كما أن حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بصفة عامة في تزايد خلال هذه الفترة.[2]

[1]- بن جفال السعيد، مرجع سبق ذكره،ص 59.
[2]نفس المرجع سابق الذكر، ص60.

إن النتائج المسجلة في حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تتعارض مع السياسة المالية الانكماشية، المعتمدة في الفترة 2015-2016 حيث لم تكن فعالة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر.[1]

[1] نفس المرجع سابق الذكر،ص60.

ملخص الفصل:

من خلال الفصل تطرقنا إلى مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته وأشكاله وكذا آثاره الاقتصادية، وقد اعتمدت النظريات الاقتصادية على الأسواق لتفسير الاستثمار الأجنبي للشركات في الخارج من أجل المحافظة على المميزات الاحتكارية والتنافسية الخاصة لهذه الشركات التي تميزها عن باقي المنافسين المحليين في البلد المضيف.

يتضح أن السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 2001-2014) تميزت بطابع توسعي، أما الفترة (2015-2016) تميزت بطابع انكماشي والذي يرجع إلى انخفاض أسعار النفط، كما أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2001-2014) مازالت ضعيفة رغم تطبيق سلسلة من الإجراءات والتدابير بهدف تحسين مناخ الاستثمار من خلال ترقية تطوير قوانين الاستثمار والتي تنص على جملة من المزايا والحوافز الضريبية.

الخاتمة العامة

- **نتائج اختبار الفرضيات:**

- تنص الفرضية الأولى على أن السياسة المالية إحدى السياسات الاقتصادية الناجحة المتبعة لتحقيق النمو في الاقتصاد، وقد توصلنا إلى أن تحقيق هذه الفرضية أمر يتعلق بمدى ترشيد هذه السياسة من خلال ترشيد الحوافز الضريبية وكذا ترشيد النفقات الاستثمارية.
- تنص الفرضية الثانية على أن الاستثمار الأجنبي المباشر أداة من أدوات تحقيق النمو والتطور، وقد توصلنا إلى صحة هذه الفرضية وهذا إذا تم ترشيده وفق ما تريده الدولة المضيفة من نتائج إيجابية.

- **نتائج عامة:**

- أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعد من الوسائل التمويلية الأقل تكلفة لتحقيق التنمية؛
- أن تغيير النظرة السلبية بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر والقبول بالانفتاح عليه ليس كافيا وحده ما لم تعمل الدولة المضيفة على تهيئة المناخ المناسب له خاصة في ظل هذه المنافسة على استقطابه؛
- أن العلاقة بين السياسة المالية ومناخ الاستثمار الأجنبي المباشر علاقة مهمة لابد من التوصل إلى نسجها، فمن خلال ترشيد الإنفاق العام يمكن تهيئة البنى التحتية وتجهيزها لاستقبال الاستثمار، وكذا من خلال الضرائب فيمكن للدولة إغراء المستثمر الأجنبي بما يجعله ينجذب على الاستثمار فيها؛
- أن السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 2001-2016 لم تكن فعالة بالشكل المطلوب؛
- أن حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر لم يشهد تغيرات كبيرة مقارنة بالسياسات المالية التوسعية المعتمدة، ففي الفترة من 2005-2009 كان للسياسة المالية أثر إيجابي على حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

قائمة المصادر

والمراجع

أولا- الكتب:

1. إياد عبد الفتاح النسور، المفاهيم والنظم الاقتصادية الحديثة، ط2، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2015.
2. بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية،2017.
3. سعيدي يحي، الاستثمار الأجنبي المباشر، ط1، الأردن، عمان، إثراء للنشر والتوزيع، 2015.
4. عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ط02، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005.
5. عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.
6. فوزي عطوي، المالية العامة، ط01، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003.
7. لحسن دردوري ولقليطي لخضر، أساسيات المالية العامة، ط1، جمهورية مصر العربية، دار حميثر للنشر، 2017.
8. محرزي محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، ط6، ديوان المطبوعات الجامعية، 2015.

ثانيا- الأطروحات:

1. بامحمد نفيسة، تحليل جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر أو تطبيق مقاربة OCI، مذكرة للحصول على شهادة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة وهران2، 2015-2016.
2. بلال بوجمعة، سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر لتحقيق الأهداف الإنمائية، الجزائر دراسة تطبيقية للفترة (1986-2011)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، 2012-2013.
3. بن جفال السعيد، دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر في الفترة(2001-2016)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، 2017-2018
4. بوستة زكية، انعكاس تغير أسعار النفط على السياسة المالية والسياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة(200-2016)، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017-2018.

5. جبري نورة، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على التنمية الاقتصادية، دراسة قياسية مقارنة بين الجزائر والمغرب للفترة(1996-2014) أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي.
6. دلال بن سمية، تحليل أثر السياسة الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013.
7. دلال بن سمينة، تحليل أثر السياسة الاقتصادية على تمويل الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، 2012-2013، ص343.
8. فوزية خلوط، آثار السياسة المالية في دعم الاستثمارات العمومية المنتجة في الجزائر في ظل التطورات الاقتصادية الراهنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة محمد خيضر، 2013-2014.
9. يسرى نورة، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على التنمية الاقتصادية دراسة قياسية بين الجزائر والمغرب للفترة(1996-2004)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي ، 2015-2016.

ثالثا- المقالات

1. زبير عياش، سمية عبابسة، دورا الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي في الجزائر، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد الرابع، ديسمبر2005، جامعة أم البواقي، الجزائر.
2. عبد الحق طير، عقبي ريمي، فعالية السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، العدد03، 2017، جامعة الوادي، الجزائر، ص.
3. عطا الله بن المسعود، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية باستخدام التكامل المتزامن، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، دراسة اقتصادية، ، جامعة زيان عاشور، الجلفة-الجزائر.
4. محمد طالبي، أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي مباشرة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، جامعة البليدة-الجزائر.

5. مختار بونقاب، زواويد لزهاري، أثر المناخ الاستثماري الأجنبي المباشر، (دراسة حالة – الجزائر)، مجلة الدراسات وإدارة الأعمال، عدد1، جانفي 2018، جامعة قاصدي مرباح ورقلة–الجزائر.
6. مختار بونقاب، زواويد لزهاري، أثر المناخ الاستثماري على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر(دراسة حالة الجزائر)، مجلة الدراسات التسويقية ومبادرة الأعمال، عدد، جانفي2018، جامعة قاصدي مرباح ورقلة–الجزائر.
7. منصور شريفة، حاكمي بوحفص، دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي، مجلة المنهل الاقتصادية، العدد 02، 2019، جامعة الوادي، الجزائر.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد تبين لنا الأهمية الكبيرة للسياسة المالية والتي تميزها عن باقي السياسات الأخرى، وذلك من خلال أدواتها المالية ودورها في جذب الاستثمار الأجنبي.

عملت الجزائر على تطوير السياسة المالية من أجل تحقيق مناخ ملائم لاستقطاب الاستثمار الأجنبي، حيث قامت بتبني عدة قوانين وتعديلات ترحب بالاستثمار الأجنبي من خلال مجموعة من الحوافز والإعفاءات الضريبية التي تضمنتها سياستها الضريبية أما سياستها الإنفاقية شملت الإنفاق على البنية التحتية وتنفيذ المشاريع التي من شأنها أن تسهل على المستثمر الأجنبي القيام بالاستثمار.

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية، الاستثمار الأجنبي المباشر، سياسة الإنفاق العام.

Abstact:

This study aims to highlight the role of fiscal policy in attracting foreign direct investment, and we have shown the great importance of the financial policy, which distinguishes it from other policies, through its financial tools and its role in attracting foreign investment.

Algeria has worked to develop fiscal policy in order to achieve a favorable climate to attract foreign investment, as it has adopted several laws and amendments that welcome foreign investment through a set of incentives and tax exemptions included in its tax policy. Its spending policy included spending on infrastructure and implementing projects that would facilitate The foreign investor has to make the investment.

Key words: fiscal policy, foreign direct investment, public spending policy